خصائص نمو السكان وتوزيعهم في محافظة البصرة للمدة ١٩٤٧-٢٠٠٧

الاستاذ المساعد الدكتور
عدنان عناد غياض
جامعة البصرة / كلية الاداب

الملخص العربي :

تولي الكثير من الدراسات اهتماما كبيرا بالخصائص السكانية ، نظرا لأن هذه الخصائص تعكس في جانب منها الحركة الطبيعية والمكانية للسكان وتأثيرهما في حجم السكان ونموه ومن الطبيعي أن تتميز مجالات الاهتمام في هذا الموضوع ضمن الدراسات الجغرافية التي لها دور كبير في إبراز التباين الإقليمي للنمو السكاني .

لذلك فأن هذه الدراسة تهدف إلى متابعة النمو السكاني في محافظة البصرة خلال المدة ١٩٤٧ ــ ٢٠٠٧ ، باعتماد عناصره ومكوناته المتمثلة في الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين الولادات والوفيات والهجرة ومقاييسها ومؤشراتها وتياراتها المختلفة وأسبابها على مستوى المحافظة ، فضلاً عن التباين الإقليمي لمعدلات النمو على مستوى الوحدات الإدارية المختلفة ، فيما اقتصرت دراسة التوزيع على تباين التوزيع النسبي والكثافة السكانية ونسبة التركز وقرينة لورنز للمحافظة ومعرفة

الأسباب الكامنة وراء ذلك التباين ، معتمدين المنهج الوصفي التحليلي التفسيري باستخدام بعض الطرق الكمية والتمثيل الكارتوكرافي .

الملخص الانكليزي :

The characteristics of the population growth in Basrah Government for the period 1947 - 2007.

Supplement

Many studies give much attention because of population characteristics such attributes in part reflect the natural movement and spatial population and their impact in the size and population growth is natural that are areas of concern in this matter within the geographical studies highlighting the role of regional differences of population growth. Therefore, this study aimed to follow the growth of population in the Basrah Government during the period 1947 - 2007 and within the descriptive analytical interpretative approach, using some of the ways in quantity representation Alcartojrave.

المقدمـــــــة :

يشكل السكان من حيث حجمهم ونمـوهم وتـوزيعهم وبنـاءاتهم المختلفـة المقومات الأساسية لحياة المجتمع وتطوره . فهناك ارتباط بين السكان مـن جانـب وقضايا التخطيط والتنمية من جانب أخر . فالوعاء السكاني هو المنطلـق الـرئيس للتخطيط ، كما انه يشكل هدف التنمية بأبعادها المختلفة . وليس غريباً أن تـستأثر محافظة البصرة باهتمامات واضحة وذلك بفضل مقوماتها المختلفة .

وللوقوف على ملامح الصورة العامة لنمو السكان وتوزيعهم في المحافظة ، فلا مناص من الاعتماد على سلسلة زمنية باعتبارها من الأساليب المفيدة في دراسة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة السكانية . لذلك حددت مدة دراسة النمو ما بـين ١٩٤٧ – ٢٠٠٧ أي على مدة قدرها ٦٠ عاماً ، وهي المدة التي خضعت خلالهـا البصرة إلى تغيرات في خصائصها ومكوناتهـا الديموغرافيـة ، أصـبح رصـدها ومحاولة تفسيرها هدفاً جاذباً للبحث والتقصي ، فيما اقتصرت دراسة التوزيع على عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧. (١)

وفي ضوء اهتمام الدراسة الجغرافية للسكان بالبعد المكاني وإبراز التبـاين الإقليمي لتوزيع الظاهرات السكانية وتفسير الأسباب الكامنة وراء هذا التباين ، لذلك أصبح تتبع التوزيع الإقليمي للمتغيرات السكانية على مستوى الوحـدات الإداريـة وحسب ما يتوفر من بيانات ضرورياً .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى التركز على نمو السكان ومؤشراته الرقمية المختلفة في المحافظة باعتبارها النافذة التي من خلالها يكشف النقاب عن أعداد السكان ومعدلات مواليدهم ووفياتهم ضمن فترة زمنية معينة ن ؛ ولذلك فأن مسيرة هذه الظاهرة

وتطبيقاتها ومؤشراتها المختلفة المرتبطة بها تخضع لعدة أسئلة تشكل الإجابة عليها الأساس في كشف ملامح هذه الظاهرة وتغيرها وهي كالآتي :

١. هل تغير حجم ونمو السكان في المحافظة على مدى فترة الدراسة ؟
٢. ما هي العناصر الأشد تأثيرا على ظاهرة النمو السكاني في المحافظة ؟
٣. هل هناك نوع من التوافق والانسجام ما بين معدلات وتيارات الهجرة في المحافظة ؟
٤. ما هو مدى التباين لمعدلات النمو على مستوى الوحدات الإدارية للمحافظة ؟
٥. كيف يتوزع السكان في المحافظة ؟ وما هو الرصيد النسبي لكل وحدة إدارية ؟
٦. ماهية الكثافة ونسبة التركز وقرينة لورنز وأسباب تباينها مكانيا .

فرضية البحث :

هناك ثمة اقتران بين نمو السكان وتوزيعهم وبين بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، الأمر الذي احدث خللاً وتباينا في تلك الظواهر على مستوى المحافظة ، تطلب الدراسة والتقصي .

مصادر البيانات والإجراءات المنهجية :

من اجل فهم خصائص نمو السكان وتوزيعهم في محافظة البصرة ، فقد اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على بيانات التعدادات السكانية للسنوات ١٩٤٧ ــ ١٩٩٧ ، فضلاً عن تقديرات ٢٠٠٧ ، والجدير بالذكر ان التعداد السكاني ــ بشكل عام ــ يعد احد المصادر المهمة في دراسة تطور ونمو السكان بمؤشراته المختلفة (المواليد والوفيات والهجرة) ، الأمر الذي بات واضحاً في تسهيل وإعطاء فرصة سانحة

لتحليل ومتابعة سير الظاهرة عبر تلك السلسلة الزمنية ، رغم ما اخذ على التعدادات من مؤشرات تتعلق بالدقة وفقدان الشمول .

ولأجل فهم متغيرات الظاهرة فقد اعتمد الباحث على بيانات التعدادات السابقة ، فضلاً عن الاستفادة من بيانات وإصدارات الأمم المتحدة سواء المطبوعة منها ام من خلال مواقعها على الانترنت ، لتحقيق منهج مقارن .

حيث قسم البحث على خمسة موضوعات رئيسة تناول الأول تطور حجم ونمو السكان في المحافظة بينما يعرض الثاني الزيادة الطبيعية وأثرها في نمو سكان المحافظة ، والثالث الهجرة ومعدلاتها ومقاييسها ، في حين اقتصر الرابع على إبراز التباين المكاني لمعدلات النمو على مستوى الوحدات الإدارية للمحافظة ، بينما اقتصر الموضوع الخامس على توزيع السكان وتباينهم المكاني والأسباب الكامنة وراء ذلك التباين .

وقد عول الباحث على بعض الأساليب الإحصائية والكارتوغرافية كالجداول والأشكال لإبراز النتائج ضمن المنهج الوصفي التحليلي التفسيري .

أولاً : حجم ونمو السكان :

قبل استعراض نمو السكان خلال مدة الدراسة التي تمتد ما بين ١٩٤٧ و ٢٠٠٧ ، لابد من رصد الحجم السكاني لمحافظة البصرة في بداية القرن العشرين ، وتكفينا الأرقام التقريبية التي أوردها لوريمر في موسوعته الخليجية التاريخية – الجغرافية ، والتي ترجع بتاريخها إلى بداية هذا القرن ، حيث تشير إلى أن حجم سكان المحافظة يبلغ ١٩٥٧٠٠ نسمة (ينظر جدول (١)) . كما يظهر الجدول تباين سكان أقضية المحافظة التي بلغت ٧٠٥٠٠ نسمة في البصرة و ٥٦٥٠٠ نسمة في أبي الخصيب واستحوذت القرنة على رصيد سكاني بلغ ٣٠٠٠٠ نسمة و ٢٠٠٠٠

نسمة في الزبير بينما حصل شط العرب على ١٧٠٠٠ نسمة وأخيراً الفاو برصيد بلغ ١٧٠٠ نسمة .

حيث تعد دراسة حجم السكان ونموه لأية دولة أو منطقة ، خطوة أساسية في عملية التطور الاقتصادي – الاجتماعي ، بالإضافة إلى آثاره الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية . ويحدد مفهوم حجم السكان بعدد الإفراد الذين يتواجدون في منطقة محددة ووقت معين ، دون مراعاة لمستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فالهدف هو الكم لا النوع .(٢)

أما النمو السكاني فيعتمد أساساً على دراسة درجة التغير في حجم السكان في إقليم ما في فترة زمنية محددة ولإبراز التغيرات التي طرأت على نمو السكان خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين نستعين بالجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) الذي يظهر نمو السكان وتغيرهم ما بين ١٩٤٧ و٢٠٠٧ ، و مبنياً خضوع سكان البصرة إلى تغيرات ديموغرافية تتباين في ملامحها تبعاً لمتغيرات عدة تركت بصماتها واضحة على حجم السكان ونموه ، فخلال نصف قرن أي ما بين تعدادي ١٩٤٧ و١٩٩٧ تضاعف السكان أكثر من خمس مرات ، حيث ازداد من ٣٦٣٤١٩ نسمة عام ١٩٤٧ الى ١٥٦٩٣٨٥ نسمة .

وعموماً يعتبر هذا الرقم مرتفعاً قياساً بما عليه معدل النمو العالمي الذي يقل عن ٢% ، وما عليه النمو في المجموعة الأوربية الذي هو في حدود ٠,٨% ويلتقي تقريباً مع الحد الأعلى لما عليه النمو في الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الذي يتراوح ما بين (٢ – ٣,٥%) . وبطبيعة الحال يتوافق هذا المعدل مع معدل النمو السنوي للعراق الذي هو في حدود ٣% خلال نفس المدة . ويعكس ارتفاع معدل النمو السنوي لسكان البصرة ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية

للسكان من جهة ، وارتفاع معدل الهجرة الداخلية من جهة أخرى . الا أن النمو السنوي لسكان محافظة البصرة لم يكن متجانساً في جميع التعدادات . حيث يدل الجدول والشكل بأن نمو السكان ظلَّ متواصلاً ومتواتراً منذ المدة ١٩٤٧ – ١٩٥٧ حتى المدة ١٩٦٥ – ١٩٧٧ وبمعدلات نمو بلغت ٣,٣ ، ٣,٧ ، ٣,٤% على التوالي . الأمر الذي يعكس ارتفاع حجم السكان على مدى تلك المدة . فقد ارتفع حجم السكان من ٣٦٣٤١٩ نسمة في تعداد ١٩٤٧ إلى ٥٠٣٣٣٠ نسمة في تعداد ١٩٥٧ ثم إلى ٦٧٣٦٢٣ نسمة لتعداد ١٩٦٥ . في حين تجاوزت المحافظة المليون نسمة في تعداد ١٩٧٧ لتبلغ ١٠٠٨٦٢٦ نسمة . ويبدو واضحاً ان معدل النمو السنوي اتخذ اتجاهاً سالباً في المدة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ ليسجل معدلاً قدره – ١,٤% مقارنة بالقطر الذي يبلغ خلال المدة نفسها ٣,١% . ويعزى هذا الهبوط الحاد إلى الحرب العراقية – الإيرانية للمدة (١٩٨٠– ١٩٨٨) ، ودورها في الإفراغ السكاني لبعض الوحدات الإدارية الحدودية مثل قضاء الفاو ، أو الهجرة القسرية لسكان المحافظة في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ ولاسيما لبعض الوحدات مثل قضاء أبي الخصيب وشط العرب وبعض أجزاء قضاء البصرة وقضاء القرنة ، كما أن هناك متغيرات بيئية وإدارية أسهمت كل منها في مدى التأثر والتأثير في النزوح والوفود وإعادة التوزيع السكاني على جبهات المحافظة المختلفة . بحيث صارت تقطع التجمعات البشرية ، بل تتعامد على المعمور منها .

واشتد إيقاع معدل النمو السنوي للسكان في المدة ١٩٨٧ – ١٩٩٧ ليبلغ ٦% ، الأمر الذي يعكس حجم الهجرة العائدة لسكان المحافظة . ويأتي استقرار السكان وزيادتهم الطبيعية خلال هذه المدة في مقدمة العوامل التي تأثرت بها تلك الارتفاعات القياسية لتلك المدة . بينما بدأ التراجع واضحاً للمدة ١٩٩٧ – ٢٠٠٧ بمعدل نمو بلغ ٢% استجابة للظروف التي مرت بها المحافظة . التي تمثلت

بحرب الخليج العربي وما رافقها من دمار وخراب وهجرة الكثير من سكانها إلى المحافظات الأخرى باعتبارها من محافظات المواجهة . فضلاً عن فقدان الأمن وحالة اللاستقرار . إضافة إلى انعدام فرص العمل بسبب توقف المشاريع الاقتصادية والاستثمارية . الأمر الذي كان ضابطاً حاكماً ودافعاً قوياً لهجرة أعداد كبيرة من السكان خارج القطر ولاسيما دول الجوار كسوريا والأردن على وجه التحديد .

وحيث أن مؤشرات النمو السكاني العام للمحافظة تشير إلى عدم التوازن في اتجاهاتها كان أمراً حاكماً في رسم صور مختلفة لمعدلات النمو خلال المدد المؤشرة . استجابة للظروف التي مرت بها المحافظة على مدى تلك المدة التي كانت سبباً كافياً وراء ذلك التباين والاختلاف والحراك السكاني الدائم بين وحداتها المختلفة .

جدول رقم (١)

تطور حجم سكان البصرة في بداية القرن العشرين

القضاء	السكان	%
البصرة	٧٠٥٠٠	٣٦
شط العرب	١٧٠٠٠	٨,٧
أبي الخصيب	٥٦٥٠٠	٢٨,٩
الفاو	١٧٠٠	٠,٩
القرنة	٣٠٠٠٠	١٥,٣
الزبير	٢٠٠٠٠	١٠,٢
المجموع	١٩٥٧٠٠	١٠٠

المصدر : ج . ج ، لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج١ ، ج٢ ، ج٥ ، ج٧ (طبع قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر) ، الدوحة ، بدون تاريخ ، ص٣٤٠ ، ٦٩٦ ، ١٩١١، ٢٥٩٣ .

جدول رقم (٢)

تطور سكان محافظة البصرة ومعدلات نموها مقارنة بالعراق

لسنوات التعداد ١٩٤٧ ــ ١٩٩٧

سنة التعداد	عدد السكان (نسمة)		معدل النمو السنوي %	
	المحافظة	العراق	المحافظة	العراق
١٩٤٧	٣٦٣٤١٩	٤٨١٦١٨٥	–	–
١٩٥٧	٥٠٣٣٣٠	٦٣٣٩٩٦٠	٣,٣	٢,٨
١٩٦٥	٦٧٣٦٢٣	٨٠٩٧٢٣٠	٣,٧	٣,٤
١٩٧٧	١٠٠٨٦٢٦	١٢٠٠٠٤٩٧	٣,٤	٣,٢
١٩٨٧	٨٧٢١٧٦	١٦٣٣٥١٩٩	١,٤-	٣,١
١٩٩٧	١٥٥٦٤٤٥	٢٢٠٤٦٢٤٤	٦,٠	٣,٠
٢٠٠٧	١٩١٢٥٣٣	٢٩٦٨٢٠٨١	٢	٣,٠

المصدر : نتائج السكان لسنوات ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ .

شكل رقم (١)

معدل النمو السنوي لسكان محافظة البصرة والعراق

خلال الفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٩٧

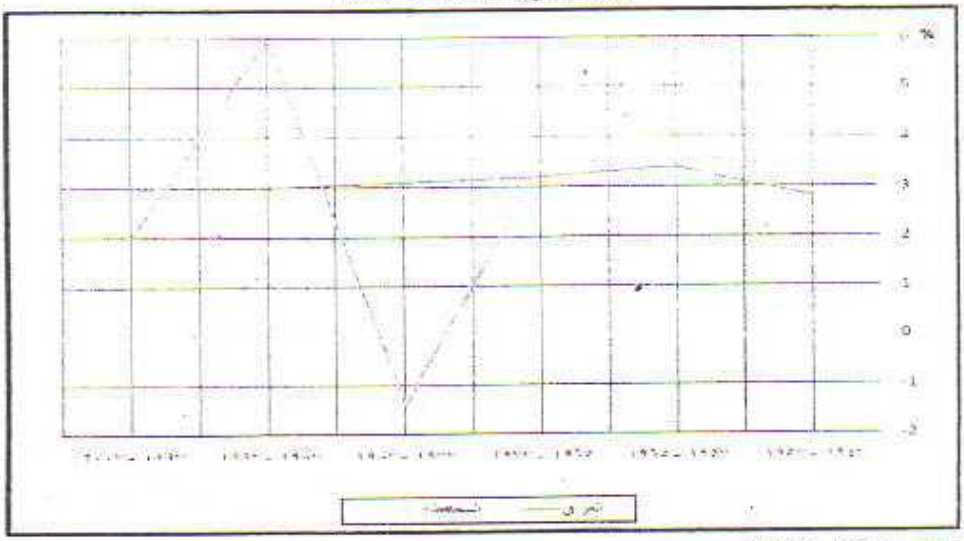

المصدر : جدول رقم (٢) .

ثانياً : الزيادة الطبيعية[٣] وأثرها في نمو السكان

تؤدي الزيادة الطبيعية دوراً ايجابياً في نمو سكان البصرة ، إلا أن هذا لا يقلل من حجم الدور الذي تلعبه الهجرة في هذا النمو سلباً أو إيجاباً . وحيث أن دور الظاهرات الحيوية من مواليد ووفيات يرتبط إلى حد كبير ، بحجم السكان للمحافظة ، لذا فانه يكون من المناسب رصدها وتقصيها وفقاً لأهداف الدراسة ومبتغاها .

أ – المواليد :

لقد عول الباحث على استخدام معدل المواليد الخام [٤] لبيان دور الخصوبة في النمو السكاني . حيث يبدو ومن الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) أن هناك تفاوتاً وتبايناً واضحاً في معدلات المواليد خلال سنوات المقارنة ١٩٥٧ – ٢٠٠٧ ، فقد شهدت تلك المعدلات تغيرات تمثلت في انخفاضها لتعداد ١٩٥٧ إلى ١٤,٢ بالألف . ويبدو أن هذا الرقم هو الأقرب إلى معدل القطر خلال ذلك العام والبالغ ١٠,٢ بالألف . الأمر الذي يعكس احتمالات النقص الواضح في البيانات استجابة لعدم الاهتمام بتسجيل المواليد ، فضلاً عن انخفاض مستوى الإدراك الصحي واللامبالاة للكثير من السكان .

في حين تميز معدل المواليد الخام بارتفاعه البطيء في عام ١٩٦٥ والذي سجل رقماً مقداره ١٨,٩ بالألف ، الأمر الذي يعمق ويثبت استمرار عدم الدقة للبيانات الحيوية في المحافظة والقطر عموماً الذي سجل معدلاً قدره ١٥,٤ بالألف لذلك العام . بينما اختلف الحال لذلك المعدل على مدى تعداد ١٩٧٧ . بدليل انه سجل رقماً قدره ٣٥,٩ بالألف . الذي يدخل المحافظة ضمن معدلات المواليد العالية . وهو بذلك يقترب من معدل المواليد الخام في العراق خلال المدة ١٩٦٥ – ١٩٧٥

والبالغ حوالي ٤٩ بالألف[٥] مما يشير إلى السلوك الإنجابي المرتفع خلال هذه المدة في ظل خدمات الصحة الإنجابية . الا أن معدل المواليد الخام اتخذ مساراً مغايراً خلال عام ١٩٨٧ ، عن نظيره في عام ١٩٧٧ والذي سجل ٢٧,٧ بالألف منسجماً بذلك مع انخفاض معدل المواليد الخام للعراق خلال المدة ١٩٨٠ – ١٩٨٥والبالغ ٤٤,٩ بالألف وبفارق نسبي بلغ ٨,٢ بالألف عن التعداد السابق . ويعزى ذلك لانعكاس أثر الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) على معدلات الخصوبة واستمرارها خلال سنوات الحرب . وللتدليل على ذلك فقد انخفض عدد المواليد من (٣٩٨٧١) مولود في عام ١٩٨٠ إلى (٢٤١٣٩) مولود في عام ١٩٨٧ ، ثم إلى (٢٨٧٧٥) مولود مع انتهاء الحرب في ٨ / ٨ / ١٩٨٨ ، ثم بدأت أعداد المواليد بالارتفاع التدريجي في عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٤٢٦٤٢ مولود والى ٤٧٣٠٩ مولود عام ١٩٩٠ . ويبدو ان انخفاض معدل المواليد الخام للمحافظة جاء متوافقاً ومنسجماً مع الانخفاض العام للمواليد في القطر والذي سجل معدلاً قدره ٢٨,٨ بالألف ثم ارتفاعه إلى ٣١,٨ و ٣٧ بالألف للعامين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

من ناحية أخرى ، فقد شهدت المحافظة ارتفاع حجم الولادات في عام ١٩٩٧ غالى (٤٩٣٤٧) مولود ليرتفع معها معدل المواليد إلى ٣١,٤ بالألف مقارنة بعام ١٩٨٧ . ويتفق هذا الارتفاع مع معدل المواليد الخام للعراق والبالغ ٣٣,١ بالألف[٦]. ويبدو أن هذا الارتفاع في معدلات المواليد قد يحمل في طياته عدم وصول أعداد من تلك الولادات إلى السنة الأولى من أعمارهم . بسبب تعرضهم إلى الإصابة بكثير من الأمراض التي خلفتها الحروب ولاسيما حرب الخليج الثانية وما استخدم فيها من أسلحة وتقنيات حديثة . فضلاً عن أثر الحصار الاقتصادي على هذه الفئة وأمهاتهم خلال فترة الحمل والرضاعة وذلك من خلال سوء التغذية وقصور الخدمات الصحية ونوعيتها ولاسيما خدمات الصحة الإنجابية ومنها خدمات

رعاية الحوامل ، وأثناء الوضع وما بعد الولادة . وقلة الدواء والمستلزمات في الوحدات الصحية وقلة وسائل النقل الخاصة بالإسعاف .

في حين اشتد إيقاع الارتفاع بعد هذا التعداد لتصل الأعداد إلى (٦٢٩٨٥ ، ٨٠١٨٨ ، ٨٨٣٠٦) مولود للسنوات ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ على التوالي[٧]. فيما بلغ معدل المواليد الخام ٤٧,١ بالألف في عام ٢٠٠٦ . وبفارق بلغ ١٥,٧ بالألف عن التعدادالسابق[٨]. وذلك بسبب التغيرات السياسية التي زامنت تلك السنوات وانفتاح العراق والمحافظة لاستقبال أكبر العوائد النفطية ، التي انعكست على ارتفاع المستوى الاقتصادي والمعاشي للكثير من الشرائح السكانية . فضلاً عن الهجرة الوافدة التي قدمت للمحافظة من الدول المجاورة ولاسيما من إيران [٩] بعد عام ٢٠٠٣ والذين كان أغلبهم من النازحين عنها بعد الأحداث التي اندلعت فيها خلال آذار (مارس) ١٩٩١ – وبعد معركة تحرير الكويت في ٢٦ شباط ١٩٩١ .

جدول رقم (٣)

عدد الولادات والوفيات والزيادة الطبيعية ومعدلاتها الخام

للسنوات ١٩٥٧ ــ ١٩٩٧

السنوات	الولادات		الوفيات		الزيادة الطبيعية	
	العدد	المعدل (بألاف)	العدد	المعدل (بألاف)	العدد	المعدل (بألاف)
١٩٥٧	٧١٥٤	١٤,٢	٣٣٠٨	٦,٦	٣٨٤٦	٧,٦
١٩٦٥	١٢٧١٥	١٨,٩	٣٣٧٥	٥,٠	٩٣٤٠	١٣,٩
١٩٧٧	٣٦٢٢٢	٣٥,٩	٥٧٦٦	٥,٧	٣٠٤٥٦	٣٠,٢
١٩٨٧	٢٤١٣٩	٢٧,٧	٦٠٢٩	٦,٩	١٨١١٠	٢٠,٨
١٩٩٧	٤٩٣٤٧	٣١,٤	١١٣٢٥	٧,٢	٣٨٠٢٢	٢٤,٢

المصدر : المجموعات الإحصائية السنوية للسنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٩٩ .

شكل رقم (٢)
معدلات الولادات والوفيات والزيادة الطبيعية
في السنوات ١٩٥٧ ــ ١٩٩٧

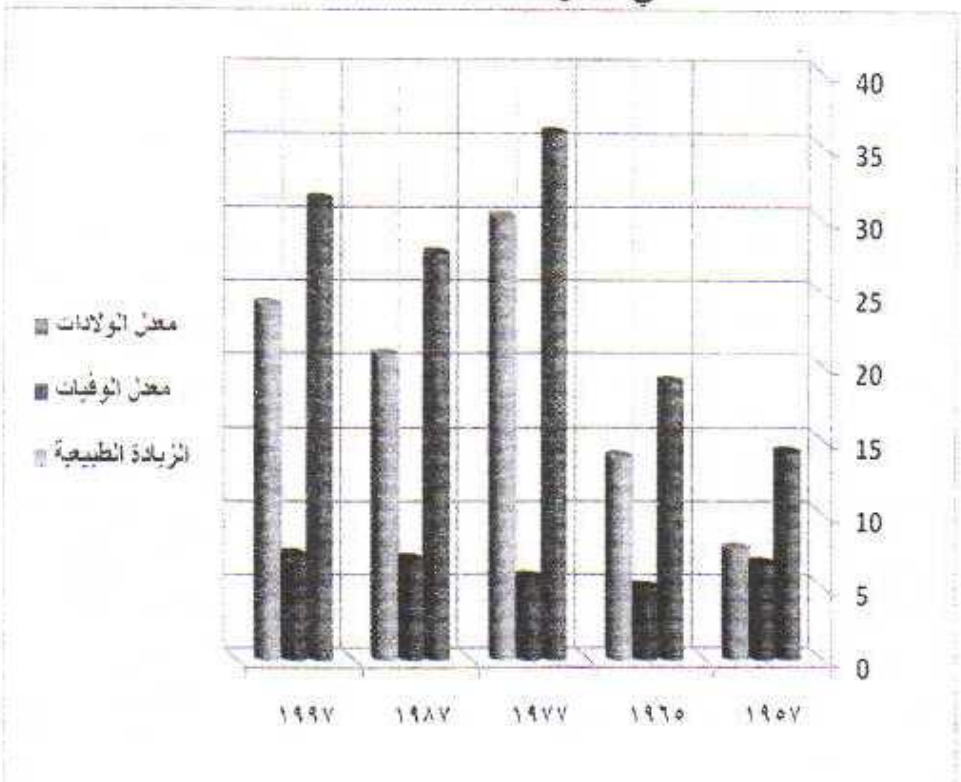

المصدر : جدول رقم (٣) .

ب – الوفيات :

للوفيات دور كبير في التأثير على حجم السكان وتركيبهم النوعي ، وتكشف هذه الظاهرة عن كثير مما يتعلق بمستوى معيشة السكان ومقدار الرعاية الصحية المتوفرة لهم . وتشير معدلات الوفيات الخام [١٠] في الجدول رقم (٣) إلى أنها منخفضة جدا [١١]. فقد بلغ ٦,٦ بالألف عام ١٩٥٧ ثم حقق تراجعاً واضحاً في عام ١٩٦٥ ليصل إلى ٥ بالألف . ثم ارتفع قليلاً الى ٥,٧ بالألف عام ١٩٧٧ ثم الى ٦,٩ بالألف عام ١٩٨٧ . ويبدو هذا الارتفاع استجابة لآثار الحرب العراقية –

الإيرانية . حيث يزداد المصابون بسببها نتيجة للمواجهة على جبهات القتال او داخل العمق بسبب القصف المدفعي .

والملاحظ ان معدلات الوفيات الخام لم تظهر انخفاضاً خلال السنوات التالية للحرب العراقية – الإيرانية . فقد ارتفع المعدل الى ٧,٢ بالألف عام ١٩٩٧ . ويعود ذلك الارتفاع الى نقص الخدمات الصحية والعلاجية في المستشفيات . وإلى انخفاض المستوى المعاشي والغذائي بسبب ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بعد أزمة الخليج في ٢ آب ١٩٩٠ ، وقد جاءهذا الارتفاع منسجماً ومتوافقاً مع معدل الوفيات الخام للعراق والبالغ ٩,٢ بالألف[١٢].

فيما بدا الانخفاض واضحاً لمعدل الوفيات الخام الذي بلغ ٥,٥ بالالف في عام ٢٠٠٦ . وهذا الانخفاض لا يعكس تراجعاً في حجم الوفيات التي استمرت في الارتفاع خلال العقد الأخير والاول من القرن العشرين والحادي والعشرين ، نتيجة لما ذكر آنفاً ، ولما شهده العراق من عمليات عسكرية خلال احتلاله عام ٢٠٠٣ ، وما تلاها من مظاهر عدم الاستقرار وفقدان الامن . الامر الذي أدى الى عمليات تهجير وقتل طالت فئات كثيرة من أبناء العراق ، وقد نالت محافظة البصرة نصيبها من ذلك ، تجسدت نتائجه بوفاة أعداد كثيرة من السكان بفئاته المختلفة . هذا بالاضافة الى وفاة أعداد اخرى من السكان نتيجة لعدم وفرة الخدمات الطبية والعلاجية في المستشفيات ، فضلاً عن قلة الكادر الطبي ذي الخبرات والاختصاص سواء من الذكور ام الاناث بعد أن طالتهم يد القتل والتهجير .

ج. الزيادة الطبيعية:

يبدو ان ارتفاع معدلات المواليد الخام وانخفاض معدلات الوفيات الخام قد أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية ، الا ان المعدلات كانت منخفضة في عام ١٩٥٧ لتبلغ ٧,٦ بالألف ، ثم ارتفعت خلال السنوات التالية لتبلغ ١٣,٩ بالألف عام

١٩٦٥ ، ثم حققت ارتفاعا كبيراً عام ١٩٧٧ لتبلغ ٣٠,٢ بالألف ، الأمر الذي يعكس زيادة الاهتمام بتسجيل الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات) مقارنة بالسنوات السابقة ، وانخفاض معدل الزيادة الطبيعية إلى ٢٠,٨ بالألف عام ١٩٨٧ ، مما يفسر في ضوء آثار الحرب العراقية ــ الإيرانية التي من نتائجها انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الوفيات ، فضلاً عن الهجرة الخارجة من المحافظة خلال تلك المدة ودورها على الإحصاءات الحيوية التي دونت خارج سجلات دوائر الصحة في المحافظة .

ويخضع معدل الزيادة الطبيعية للارتفاع البطيء في عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٨٧ ، الا انه لا يزال دون المستوى الذي وصل إليه عام ١٩٧٧ ، الأمر الذي يعكس ارتفاع معدلات الوفيات خلال هذا العام والسنوات السابقة والتالية له ، بسبب ظروف الحصار الاقتصادي ونتائجه على الحياة البشرية بشكل عام .

وحيث ان حجم سكان محافظة البصرة يخضع لعنصري نمو السكان وهي الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة ، لذا فأن بيان نصيب كل منهما يعتمد على دقة تقديرهما ، وعلى هذا فمن خلال مقارنة تأثير عاملي الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة في نمو السكان يظهر الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٣) ان الزيادة الطبيعية هي العامل السائد في نمو السكان باستثناء المدة ١٩٧٧ ــ ١٩٨٧ حيث كان لصافي الهجرة الأثر السالب في النمو ، الا أن هذا لم يقلل من اثر الزيادة الطبيعية .

جدول (٤)

عناصر نمو السكان في محافظة البصرة

للمدة ١٩٤٧ ــ ١٩٩٧

الفترة التعدادية	الزيادة الكلية	الزيادة الطبيعية		صافي الهجرة	
		العدد	%	العدد	%
١٩٤٧ ــ ١٩٥٧	١٣٩٩١١	١١٤٦٦٥	٨٢,٠	٢٥٢٤٦	١٨,٠
١٩٥٧ ــ ١٩٦٥	١٧٠٢٩٣	٢٠٣٦٦٧	١١٩,٦	٣٣٣٧٤-	١٩,٦-
١٩٦٥ ــ ١٩٧٧	٣٣٥٠٠٣	٢٨٥٣٩٥	٨٥,٢	٤٩٦٠٨	١٤,٨
١٩٧٧ ــ ١٩٨٧	١٣٦٤٥٠-	١٠٤٦٤١	٧٦,٧-	٢٤١٠٩١-	١٧٦,٧
١٩٨٧ ــ ١٩٩٧	٦٨٤٢٦٩	٣٨٣٧٦٣	٥٦,١	٣٠٠٥٠٦	٤٣,٩

المصدر : المجموعات الإحصائية ونتائج التعداد للسنوات ١٩٤٧ ــ ١٩٩٩ .

شكل رقم (٣)

عناصر نمو السكان في محافظة البصرة خلال الفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٩٧

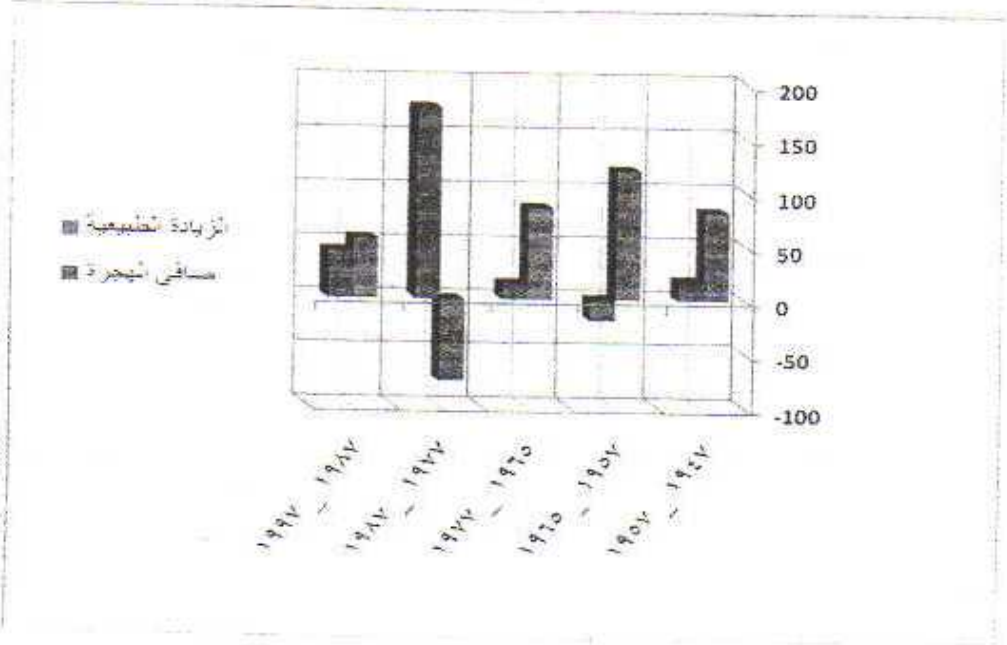

المصدر : جدول رقم (٤) .

ثالثاً : الهجـــــرة

تعد الهجرة من الموضوعات التي يبرز فيها الجغرافي وينفرد بدراستها بين غيره من المتخصصين الآخرين حتى الديموغرافيين منهم ، ويرجع ذلك الى ارتباط الهجرة بالمكان وهو العنصر الذي يعطي للدراسة السكانية الجغرافية طابعها ويمكنها من إبراز التباين الإقليمي عند توزيع السكان .

حيث تشكل الهجرة عنصراً رئيساً من عناصر الدراسة السكانية وذلك لانها فيما عدا الزيادة الطبيعية ، تعد العنصر الوحيد لتغير حجم السكان ، فضلاً عن تأثيراتها في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية . الأمر الذي يجعلنا أكثر تفصيلاً لمفرداتها ومقاييسها .

وللهجرة أنماط متعددة لكل نمط خصائصه ومميزاته الديموغرافية ، وهي تقسم من حيث المدى والاتجاه الى الهجرة الدولية والداخلية ، وغايتنا في هذه الدراسة الهجرة الداخلية ، أي حركة انتقال السكان بين أجزاء الدولة الواحدة . ولقد حدد قانون الأحوال المدنية العراقية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٤ ضمن المادة (٦٤) مفهوم الهجرة بأنها (تغيير محل الإقامة الدائم من منطقة أمين سجل مدني الى منطقة أمين سجل مدني أخر بغية الاستقرار) (١٣).

ولقد أظهرت نتائج تحليل الجدول رقم (٥) بأن هناك تطوراً في حركة الهجرة الداخلة والخارجة من والى محافظة البصرة ، والتي ترتبط بمجموعة من العوامل المسببة لتلك الحركة سواء كانت عوامل طرد أو عوامل جذب ، الامر الذي يعطيها صفة التباين من سنة لأخرى ، ويرتبط حجم الهجرة في كثير من الاحيان بكل من حجم السكان ومجموعة عوامل أخرى . ولأجل قياس الهجرة الداخلية في محافظة البصرة تستخدم بعض المقاييس التي تعرف غالباً بمعدل الهجرة . وهو تعبير عام يشمل جميع المعدلات المستعملة في قياس تواتر الهجرة وتكرارها في

مجتمع سكاني ومعدل الهجرة يقيس المهاجرين في مجتمع معين (منطقة او دولة) خلال فترة معينة إلى جملة عدد السكان في ذلك المجتمع خلال الفترة ذاتها .

وبالإضافة الى هذه المعدلات العامة تستخدم طرائق عدة لتقدير حجم الهجرة الداخلية[١٤]. لذا سنعالج طريقة محل الميلاد على ضوء بيانات جداول محل الميلاد ومحل الإقامة في التعداد لاستخلاص النتائج التي تخدم هدف الدراسة .

حيث يظهر الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤) بأن هناك تبايناً في حجم الهجرة الداخلة للمحافظة ومعدلاتها . فقد كان عددهم ٥٦٠٧٢ نسمة في تعداد ١٩٤٧ ، أي بنسبة ١٥,٤% من جملة السكان وسرعان ما ارتفع عددهم الى ٧٨٣٦٥ نسمة في تعداد ١٩٥٧ . مسجلاً بذلك رصيداً نسبياً بلغ ١٥,٥% من جملة السكان . وبذلك فان معدل نمو حركة الهجرة الداخلة ما بين التعدادين السابقين بلغ ٣,٤% . الأمر الذي يعكس شدة الجذب التي تمتاز بها المحافظة ، بدليل احتلالها المرتبة الثانية بعد محافظة بغداد في تلك الفترة . استجابة لعدة عوامل منحتها هذه الصفة تمثلت في وجود فرص العمل السانحة سواء كانت تلك الفرص دائمية او مؤقتة . حيث وفرت هيئة مصالح الموانئ وسكك الحديد وصناعات التمور والزيت فرصاً متعددة للعمل .

بينما بدت بوادر الانخفاض بوضوح لتعداد ١٩٦٥ بدليل انه لم يستقطب الا (٦٥٦١٧) نسمة أي بنسبة ٩,٧% . بفارق عددي بلغ (١٢٧٤٨) نسمة عن التعداد السابق . الامر الذي يعكس انخفاض حجم الهجرة الداخلة اليها . بسبب استقطاب محافظة بغداد لأعداد المهاجرين من المحافظات التي كان يتجه مهاجريها الى البصرة[١٥] ولاسيما من محافظة ميسان كما سيأتي لاحقاً ،ويمكن الاستدلال على هذا الانخفاض من خلال معدل النمو الذي كان سالباً مسجلاً هبوطاً بلغ (- ٢,٢%) .

جدول رقم (٥)

المهاجرون الداخلون والخارجون وصافي الهجرة ومعدلاتها في محافظة البصرة

حسب سنوات التعداد ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧

سنة التعداد	عدد المهاجرين (نسمة)				المعدل بـ(المئة)*			
	الداخلون	الخارجون	صافي الهجرة	اجمالي الهجرة	الداخلون	الخارجون	صافي الهجرة	اجمالي الهجرة
١٩٤٧	٥٦٠٧٢	١٢٢٥٤	٤٣٨١٨	٦٨٣٢٦	١٥,٤	٣,٤	١٢,١	١٨,٨
١٩٥٧	٧٨٣٦٥	١٥٨٨٩	٦٢٤٧٦	٩٤٢٥٤	١٥,٥	٣,١	١٢,٤	١٨,٧
١٩٦٥	٦٥٦١٧	٢٨٩٢٨	٣٦٦٨٩	٩٤٥٤٥	٩,٧	٤,٣	٥,٤	١٤,٠
١٩٧٧	١٣٨٥٨٧	٥٢٧٤٧	٨٥٨٤٠	١٩١٣٣٤	١٣,٧	٥,٢	٨,٥	١٩,٠
١٩٨٧	٥٩٢١٠	٣٦٤٤٧٨	٣٠٥٢٦٨-	٤٢٣٦٨٨	٦,٨	٤١,٨	٣٥,٠-	٤٨,٦
١٩٩٧	٩٤٠٣٩	١٥١٩٠٦	٥٧٨٦٧-	٢٤٥٩٤٥	٦,٠	٩,٧	٣,٧-	١٥,٨

المصدر : نتائج تعداد السكان للسنوات ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧

(*) لحساب معدلات الهجرة استعملت المقاييس الآتية :

١. معدل الهجرة الداخلة = $\frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$

٢. معدل الهجرة الخارجية = $\frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$

٣. معدل الهجرة الصافية = $\frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة} - \text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$

معدل الهجرة الكلية = $\frac{\text{عدد المهاجرين الى المنطقة} + \text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$

المصدر : فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، أسس وتطبيقات ، الطبعة الخامسة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .

شكل رقم (٤)

معدلات الهجرة الداخلة والخارجة في محافظة البصرة

للسنوات ١٩٤٧ ــ ١٩٩٧ .

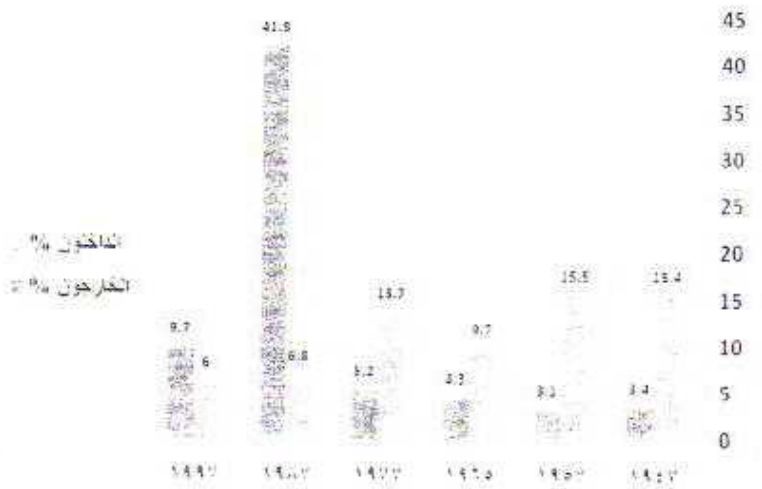

المصدر : جدول رقم (٥) .

فيما ظهر حجم الهجرة الداخلة أفضل حالاً في تعداد ١٩٧٧ ، الذي استقطب (١١٨٥٨٧) نسمة ، مسجلاً زيادة بلغ مقدارها (٥٢٩٧٠) نسمة عن التعداد السابق . وبذلك ارتفع معدل الهجرة الداخلة الى ١٣,٧% . الأمر الذي توافق معه ارتفاع معدل النمو خلال ١٩٦٥ – ١٩٧٧ الى ٥% . ولعله من الممكن تعليل هذا الارتفاع في ضوء وجود فرص العمل عقب النشاط الاقتصادي الذي شهدته المحافظة بعد حركة التصنيع والصناعات النفطية التي كان لها النصيب الأعظم ضمن خطط التنمية . فضلاً عن ازدهار حركة الموانئ في عمليات الاستيراد والتصدير للبضائع والمعدات المختلفة توافقاً مع احتياجات تلك التنمية ومتطلباتها .

الأمر الذي تطلب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة لأغراض التفريغ والشحن والصيانة والخدمات المختلفة فيها .

كما ان زيادة فرص العمل في البصرة خاصة بعد التغير الاقتصادي الذي طرأ على العراق ، كان ضابطاً حاكماً في انخفاض أعداد المهاجرين الى الكويت ، بل ان هذه المدة قد شهدت هجرات إياب لبعض العراقيين الموجودين بالكويت بعد تحسن الظروف الاقتصادية في الوطن الأصلي[١٦].

ولقد أشارت أرقام الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤) الى انخفاض حجم الهجرة ومعدلاتها في تعداد ١٩٨٧ الى (٥٩٢١٠) نسمة ، أي بمعدل يبلغ ٦,٨% . حيث تعكس تلك الارقام حقيقة ما تعرضت اليه البصرة من هزات كبيرة خلال الحرب العراقية – الايرانية . تمثلت بتعرض بعض الموارد الاقتصادية الهامة للتوقف الجزئي او التعطل التام . كما هو الحال في تدمير بعض المنشآت الصناعية وتوقف الموانئ البحرية عن العمل ، الامر الذي ساهم بشكل فعال في توقف الحياة تماماً في أغلب الوحدات الادارية مثل الفاو وأبي الخصيب وشط العرب وبعض أجزاء البصرة والقرنة . مما أدى الى خروج موجات من الهجرات أسفرت عن تغييرات في الخريطة السكانية للمحافظة . فضلاً عن ندرة فرص العمل المتاحة ، وبالتالي تحديد مسارات الهجرة من محافظات القطر إلى البصرة .

وفي الحقيقة ان الأرقام المطلقة – السابق الإشارة إليها – لا تفسر على انها هجرات داخلة للمحافظة خلال تعداد ١٩٨٧ ، وانما قد تعتبر على انها هجرات متراكمة لأعداد المهاجرين الى البصرة خلال التعدادات السابقة وعدم مغادرتهم لها في وقت التعداد . وتنطبق هذه الحقيقة على أرقام التعدادات السابقة وتراكمها ما بين التعدادات .

أما بالنسبة للاتجاه العام لحجم ومعدلات الهجرة الخارجة فيظهر الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤) أن المحافظة كانت تميل للانخفاض خلال تعدادي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ . بدليل احتلالها لأدنى معدلات الهجرة الخارجة ما بين محافظات القطر . ويأتي ذلك لما تتميز به من عوامل جذب جعلتها في مقدمة المحافظات الجاذبة للسكان وليس الطاردة كمحافظة ميسان التي احتلت أعلى معدلات الهجرة الخارجة في تعدادات ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و ١٩٦٥[١٧].

لكن سرعان ما بدأت تلك الأرقام في الارتفاع على مدى تعدادي ١٩٦٥ و ١٩٧٧ . حيث وصلت الى (٢٨٩٢٨ ، ٥٢٧٤٧) نسمة على التوالي . مسجلة بذلك معدلاً بلغ (٤,٣% ، ٥,٢%) . ويبدو أن هذا الارتفاع يعكس حقيقة وقوة عوامل الجذب لبعض المحافظات مثل محافظة بغداد بوصفها عاصمة سياسية وإدارية للعراق وكثرة خدماتها واتساع مرافقها ونشاطها الاقتصادي ومحافظة السليمانية وأربيل وكركوك التي استمرت معدلاتها في الزيادة نتيجة للظروف العسكرية التي كانت سائدة فيها خلال التعدادات الثلاث الاولى .

بينما يشير الجدول والشكل بأن تعداد ١٩٨٧ رسم خطوطاً مغايرة الى حجم الهجرة الخارجة ومعدلها . الامر الذي انعكس سلباً على نمو سكان المحافظة . بدليل ارتفاع حجم الهجرة الخارجة الى (٣٦٤٤٧٨) نسمة ، أي بمعدل بلغ ٤١,٨% . وذلك استجابة للحرب العراقية – الإيرانية وأثرها في تشويه الخريطة السكانية للمحافظة التي ولدت فراغاً سكانياً لأقضية الفاو وأبي الخصيب وشط العرب وبعض الأجزاء لقضائي البصرة والقرنة . وبمعنى أخر ان الحرب قد لعبت دوراً في إعادة توزيع السكان بشكل قسري[١٨]. بدليل انها أدت الى تضخم السكان في بعض الاقضية مثل الزبير والمدنية . مقابل الفقر السكاني لأقضية أخرى . فضلاً

عن ان تلك الحرب خلقت تيارات هجرة محلية داخل المحافظة ذاتها ، بالإضافة الى تيارات الهجرة المتجهة نحو المحافظات الأخرى ، والتي يوثقها الرقم السابق .

في حين لم يستحوذ معدل الهجرة الداخلة إلى المحافظة سوى معدل قدره ٦% في تعداد ١٩٩٧ ، مقابل ارتفاع معدل الهجرة الخارجة إلى ٩,٧% للتعداد نفسه . ومقارنة بتعداد ١٩٨٧ قد يبدو منخفضاً وذلك لانتهاء الحرب العراقية – الايرانية وعودة الكثير من السكان الى المحافظة بعد توزعهم على أكثر من محافظة جراء أضرار الحرب . الامر الذي انعكس في انخفاض معدل الهجرة الخارجة .

ومن مقارنة معدلات الهجرة الداخلة والخارجة خلال سنوات المقارنة ١٩٤٧ – ١٩٩٧ يظهر ان العلاقة بينهما علاقة ضعيفة . وذلك استجابة لهيمنة الهجرات الداخلة على مدى (٤) تعدادات لان أغلب الهجرات هي داخلة مقابل اقتصار السيادة للهجرات الخارجة على تعدادي ١٩٨٧ و ١٩٩٧ .

ويمكن التدليل على ذلك من خلال تطبيق معامل سيبرمان للارتباط[١٩] اذ بلغ معامل الارتباط – ٠,٨١ ولإعلان نتيجة المحافظة فيما إذا كانت جاذبة او طاردة للسكان فقد أظهرت أرقام صافي الهجرة ومعدلاتها انها موجبة في تعداد ١٩٤٧ و١٩٥٧ و١٩٦٥ و١٩٧٧ . في حين اتجهت نحو السالب في تعدادي ١٩٨٧ و١٩٩٧ ويظهر الجدول تأرجح أحجام ومعدلات صافي الهجرة ما بين الزيادة والانخفاض على مدى التعدادات المختلفة .

وتعكس معدلات إجمالي الهجرة حقيقة الحركة في المحافظة ، وذلك لان هذه الارقام والمعدلات ما هي الا مجموع الهجرة الداخلة والخارجة للمحافظة . أي ان ارتفاع او انخفاض إجمالي الهجرة ينجم أما عن ارتفاع او انخفاض في معدلات الهجرة الداخلة والخارجة ، او عن ارتفاع او انخفاض في أحد هذين المعدلين . وتبدو هيمنة النمط الثاني في المحافظة بدليل سيادة الهجرات الداخلة على مدى تعداد

١٩٤٧ و١٩٥٧و١٩٦٥و١٩٧٧ . في حين انتقلت تلك السيادة للهجرة الخارجة في تعدادي ١٩٨٧و١٩٩٧ .

أما طريقة النمو القومي فانها تستخدم لقياس الهجرة الداخلية الصافية . وقد أظهر من خلال تطبيقها [٢٠] وكما يظهر من الجدول رقم (٦) وجود تباين في حجم ومعدل صافي الهجرة ما بين وحدات المحافظة خلال الفترات المؤشرة في الجدول . الامر الذي يعكس ما تمتاز به تلك الوحدات من خصائص تشكل عوامل جذب او طرد فيها .

ولقياس فاعلية الهجرة في محافظة البصرة فقد استعمل مقياس فاعلية الهجرة [٢١]. حيث تباين هذا المؤشر ما بين (٠ و ١٠٠) وقد يكون موجباً او سالباً اتجاه حركة الهجرة (داخلة او خارجة) . ويظهر هذا المقياس من خلال تطبيقه بأن هناك تزايداً ما بين تعدادي ١٩٤٧و١٩٥٧ حيث سجلا ٦٤,١ و ٦٦,٣% . استجابة لإتجاه الهجرة نحو المحافظة . الأمر الذي يعكس تبايناً واضحاً بين حجم صافي الهجرة وحجم إجمالي الهجرة . في حين ان هذا المؤشر انخفض الى ٣٨,٨ و ٤٤,٩% في تعدادي ١٩٦٥ و ١٩٧٧ وذلك لانخفاض التباين بين حجم صافي الهجرة وحجم إجمالي الهجرة بينما جاء مؤشر الفاعلية مغايراً في تعداد ١٩٨٧ بدليل انه اتجه نحو السالب ليصل الى (٧٢,٥%) . استجابة للفرق الذي ازداد وضوحاً بين حجم صافي الهجرة وحجم إجمالي الهجرة في هذا التعداد . بينما تراجع بعض الشيء في تعداد ١٩٩٧ عما هو عليه في التعداد السابق ليسجل(- ٢٣,٤%) . وذلك بسبب عودة السكان الى مناطقهم الأصلية بعد انتهاء الحرب مقابل استقرار قسم كبير منهم ضمن المناطق المهاجر اليها بعد حصولهم على فرص العمل والمستوى المعاشي الجيد . الامر الذي أظهر خللاً سكانياً واضحاً على فاعلية الهجرة بهذا التعداد ولبيان تيارات الهجرة [٢٢] في محافظة البصرة ، فقد

أظهر الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٥) ارتفاع حجم الهجرة الداخلة الى المحافظة من المحافظات المجاورة لاسيما محافظتي ميسان وذي قار . حيث احتلتا المركزين الاول والثاني خلال سنوات المقارنة ما عدا تعداد ١٩٦٥ . الذي جاءت محافظة ذي قار بالمرتبة الأولى في حين حلت ميسان بالمركز الثاني ويرجع هذا الارتفاع في حجم الهجرة الداخلة من هاتين المحافظتين إلى قوة الجذب الكامنة في محافظة البصرة وقوة الدفع الكامنة فيهما . بالإضافة إلى ذلك يلعب عامل المسافة دوراً في تحديد حجم تلك التيارات واتجاهها ويمكن إبراز هذه العلاقة من خلال قياس المسافة ما بين هاتين المحافظتين ومحافظة البصرة . التي هي في حدود ٢٠٠ كيلومتر ، فضلاً عن الحدود المشتركة ما بين تلك المحافظات وسهولة الاتصال معها . ان ذلك يشير إلى قوة العلاقة بين مناطق الطرد والجذب المتجاورة وهو ما توصل إليه أيضاً (شرويك) في دراسته للولايات المتحدة التي أثبت فيها وجود علاقة في تبادل الهجرة بين المناطق المتجاورة ، وان تيارات الهجرة تميل لأن تكون أكبر بين الولايات المتجاورة فيما هي عليه بين الولايات المتباعدة[٣٢] الا ان العامل يضعف أمام المحافظات التي تقع الى الشمال من محافظتي ميسان وذي قار بالنظر لضعف قوة الجذب فيها . مقابل ما تمتاز به البصرة من أهمية تجارية وصناعية جعل منها مركز جذب للمحافظات المجاورة .

واحتلت محافظة بغداد المركز الثالث في حجم تيارات الهجرة الداخلة إلى المحافظة خلال سنوات المقارنة ، ويعكس هذا الارتفاع العلاقة بين حجم السكان في منطقة الأصل (بغداد) وحجم الهجرة الخارجة منها , فمحافظة بغداد تمثل أعلى حجم للسكان في جميع التعدادات ومن الطبيعي أن يظهر فيها أعلى حجم للهجرة الخارجة منها. حيث تميل تيارات الهجرة الداخلة الى محافظة البصرة من محافظات القطر الاخرى للانخفاض بحسب مراتب تدرجها . الأمر الذي يعكس عامل المسافة

فضلاً عن وجود عامل المنافسة من قبل مراكز الجذب الأخرى مثل بغداد وبابل ونينوى والتأميم . في حين اتخذت تيارات الهجرة الخارجة من محافظة البصرة خطوطاً مختلفة في اتجاهاتها . حيث استقطبت محافظة بغداد ٥٠% من الهجرة الخارجة على مدى التعدادات ١٩٤٧و١٩٥٧و١٩٦٥و١٩٧٧ . بينما لم تحصل إلا على ٢٠% من الهجرة الخارجة في تعداد ١٩٨٧ بسبب نزوح السكان الى المناطق الأقرب مسافة كمحافظة ذي قار وبابل والقادسية باعتبارها أكثر أمناً . الا ان هذا لم يقلل من احتلالها المركز الأول خلال هذا التعداد ويعزى هذا الارتفاع في حجم تيارات الهجرة الخارجة نحو محافظة بغداد نظراً لما تمتاز به من مجالات عمل أوسع وفرص أكثر وارتفاع مستوى الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية .

وتظهر تيارات متجهة نحو محافظتي ميسان وذي قار خلال سنوات المقارنة الامر الذي يعكس عامل القرب وسهولة الاتصال معها . فضلاً عن وجود عدد من الوحدات العسكرية فيهما ، جعل الكثير من العسكريين ولاسيما الدائمين ينقلون اليها مع عوائلهم بالاضافة الى جانب النقل الوظيفي المدني . هذه العوامل وغيرها من الهجرات العائلية التي اتجهت الى هاتين المحافظتين بتأثير الحرب العراقية – الإيرانية وخاصة في نهاية عام ١٩٨٦ والأعوام التالية لها .

فضلاً عن كشف الجدول والشكل عن بروز تيارات للهجرة باتجاه المحافظات الشمالية ولاسيما في تعدادي ١٩٦٥ و ١٩٧٧ . ويمكن تفسير ذلك الى طبيعة الأوضاع العسكرية التي سادت تلك المحافظات خلال هذه الفترة . الأمر الذي ترتب عليه نقل القطعات العسكرية التي كانت موجودة في المحافظة . التي كان قسم الأعظم لأفرادها من سكان البصرة ، فضلاً عن القرارات الادارية الصادرة والخاصة بالنقل نحو تلك المحافظات ولاسيما التأميم والامتيازات المرافقة لها . ويستدل أيضاً على ظهور تيارات يزيد حجمها عن ١٠٠٠ مهاجر نحو كل من

جدول (٦)

تقدير الهجرة الصافية للوحدات الإدارية في محافظة البصرة باستخدام طريقة

معدل النمو القومي خلال المدة (١٩٤٧ ــ ١٩٥٧) و(١٩٥٧ ــ ١٩٦٥)

الوحدات الإدارية	السكان (نسمة)		الفرق بين التعدادين ١٩٤٧ ــ ١٩٥٧		تغير السكان	حجم صافي الهجرة	معدل صافي الهجرة	السكان (نسمة)		الفرق بين التعدادين ١٩٥٧ ــ ١٩٦٥		تغير السكان	حجم صافي الهجرة	معدل صافي الهجرة
	١٩٤٧	١٩٥٧	٢ ــ ١	التغير في عدد السكان (٣ + ١)				١٩٥٧	١٩٦٥	٢ ــ ١	التغير في عدد السكان (٣ + ١)			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
المحافظة	٣٦٣٤١٩	٥٠٣٣٣٠	١٣٩٩١١	٠,٣٨٤	معدل الوحدة الإدارية – معدل نمو المحافظة	١ × ٥	(٦)/(٢+١)× ١٠٠	٥٠٣٣٣٠	٦٧٣٦٢٣	١٧٠٢٩٣	٠,٣٣٨	معدل الوحدة الإدارية – معدل نمو المحافظة	١ × ٥	(٦)/(٢+١)× ١٠٠
البصرة	١٥٤١٣٠	٢٤٨٤٧٧	٩٤٣٥٧	٠,٦١٠	٠,٢٢٨٩	٣٥١٣٩٠	١٧,٤٠	٢٤٨٤٧٧	٣٥٤٢٩٠	١٠٥٨١٣	٠,٤٢٥	٠,٠٨٧	٢١٦١٧	٩,١٥
أبي الخصيب	٥٩٧٠٩	٥٩٤٩٠	٢١٩-	٠,٠٠٣	٠,٠٣٨٧-	٢٣١٠٧-	٣٨,٨-	٥٩٤٩٠	٦٢٣٤٤	٢٨٥٤	٠,٠٤٤	– ٠,٢٩٤	– ١٧٤٩٠	٣٨,٧١-
الزبير	٢٣٩٨٣	٣٥٥٥٠	١١٥٦٧	٠,٤٨٢	٠,٠٩٨٢	٢٣٥٠٢	٧,٩٠	٣٥٥٥٠	٥٠٦٠٦	١٥٠٥٦	٠,٤٢٢	٠,٠٨٥	٣٠٢١	٧,٠١
القرنة	٤٥٢٠٨	٦٠٠٠٥	١٤٧٩٧	٠,٣٢٧	٠,٠٥٧٠-	٢٥٧٧-	٤,٩-	٦٠٠٠٥	٨١٨٧٩	٢١٨٧٤	٠,٣٦٤	٠,٠٢٦	١٥٦٠	٢,١٩
الفاو	٢١١٨٨	٢٩٣٣٨	٨١٥٠	٠,٣٨٤	صفر	صفر	صفر	٢٩٣٣٨	٣٥٨٠٩	٦٤٧١	٠,٢٢٠	– ٠,١١٨	٣٤٩٢-	١٠,٦٣-
شط العرب	٣٧٥٩٩	٤٤٩٥٣	٧٣٥٤	٠,١٩٥	٠,١٨٩-	٧١٠٦-	١٧,٢-	٤٤٩٥٣	٥٤٤٢٦	٩٤٧٣	٠,٢١٠	– ٠,١٢٨	٥٧٥٤-	١١,٥٧-
المدينة	٢١٦١٢	٢٥٥١٧	٣٩٠٥	٠,١٨٠-	٠,٢٠٤-	٤٤٠٩-	١٨,٧-	٢٥٥١٧	٣٤٢٦٩	٨٧٥٢	٠,٣٤٢	٠,٠٠٤	١٠٢	٠,٣٤

كربلاء في تعداد ١٩٤٧ والقادسية في تعدادي ١٩٥٧ و١٩٦٥ ، وواسط في تعدادي ١٩٦٥ و١٩٧٧ وديالى وبابل في تعداد ١٩٧٧ .

الا ان أهم الظواهر وضوحاً والتي يمكن إبرازها من خلال الجدول والشكل السابقين. تتمثل في حجم تيارات الهجرة الخارجة من المحافظة في تعداد ١٩٨٧ . وتوزعها على كل محافظات القطر . كان أمراً حاكماً في خلق بؤراً لتركز السكان على حساب مناطق أخرى . فمع إزدياد حدة المعارك على الحدود العراقية الإيرانية ، ووصول أهداف المدفعية الإيرانية الى داخل العمق العراقي ، هاجر أكثر من ربع مليون نسمة الى محافظات القطر ، حيث اتجهت ثلاث تيارات يزيد حجم كل منها عن (٥٠٠٠٠) مهاجر الى كل من محافظات بغداد وكربلاء وبابل . في حين اتجهت ثلاث تيارات أخرى يزيد حجم كل منها عن (٢٥٠٠٠) مهاجر الى كل من محافظات النجف وذي قار وميسان . بينما اتجهت أربع تيارات بحجم يزيد عن (١٠٠٠٠) مهاجر الى كل من الانبار وواسط والمثنى والقادسية . أما التيارات التي تقل عن (٥٠٠٠) مهاجر فكان اتجاهها عشوائياً على المحافظات الاخرى .

ويبدو ان عامل المسافة قد قلل من حجم التيارات المتجهة نحو المحافظات الشمالية (دهوك ، السليمانية ، أربيل) الى أقل من (١٠٠٠) مهاجر .

أما في تعداد ١٩٩٧ فقد اختلفت الصورة للهجرة الخارجة من المحافظة . حيث بلغ عدد المهاجرين (١٥١٣٧٩) مهاجر . استحوذت بغداد على (٥٠٥٨٨) مهاجر ممثلة نسبة قدرها ٣٣,٤% من مجموع الخارجين من المحافظة . بينما حلت محافظة كربلاء بالمرتبة الثانية مستحوذة على (٢١٥٦٥) مهاجر وبنسبة بلغت ١٤,٢% في حين احتل ت محافظة النجف المرتبة الثالثة برصيد نسبي بلغ ١١,٩% من مجموع الهجرة الخارجة .

تابع جدول رقم (٦)

تقدير الهجرة الصافية للوحدات الإدارية في محافظة البصرة باستخدام طريقة

معدل النمو القومي خلال المدة (١٩٦٥ ــ ١٩٧٧) و (١٩٧٧ ــ ١٩٨٧)

الوحدات الإدارية	السكان (نسمة)		الفرق بين التعدادين ١٩٦٥ ــ ١٩٧٧		تغير السكان	حجم صافي الهجرة	معدل صافي الهجرة	السكان (نسمة)		الفرق بين التعدادين ١٩٧٧ ــ ١٩٨٧		تغير السكان	حجم صافي الهجرة	معدل صافي الهجرة
	١٩٦٥	١٩٧٧	٢ ــ ١	التغير في عدد السكان (١ ÷ ٣)				١٩٧٧	١٩٨٧	٢ ــ ١	التغير في عدد السكان (١ ÷ ٣)			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
المحافظة	٦٧٩٦٢٣	١٠٠٨٢٢٦	٣٢٥٠٠٣	٠,٤٩٧	١ × ٥ معدل الوحدة الإدارية – معدل نمو المحافظة	١ × ٥	٧/(٢٠٠١/٦) × ١٠٠	١٠٠٨٢٢٦	٨٧٢١٧٦	-١٤٦٤٥٠	-٠,١١٥	معدل الوحدة الإدارية – معدل نمو المحافظة	١ × ٥	٧/(٢٠٠١/٦) × ١٠٠
البصرة	٣٥٤٢٩٠	٥٢٤٠٠٢	١٦٩٧١٢	٠,٤٧٩	-٠,٠١٨	-٦٣٧٧	١,٤٥-	٥٢٤٠٠٢	٤٠٦٢٩٦	-١١٧٧٠٦	-٠,٢٢٤	-٠,٣٦٩	-١٩٢٣٥٩	-٤١,٥٦
أبي الخصيب	٦٢٣٤٤	٧٦٩١٢	١٤٥٦٨	٠,٢٣٣	-٠,٢١٤	-١٦٤٥٨	-٢٣,٦	٧٦٩١٢	٦٨	-٧٦٢١٤	-٠,٩٩٠	-١,١٣٥	-٨٧٢٩٥	-٢٢٤,٩
الزبير	٥٠٦٠٦	١٢٥٢١١	٧٤٦٠٥	١,٤٧٤	-٠,٩٧٧	-٤٩٤٤٩	-٥٦,٢٤	١٢٥٢١١	٢٠٩٢٥٢	٨٤٠٤١	-٠,٦٧١	-٠,٥٢٩	-٦٥٨٦١	-٣٩,٢٨
القرنة	٨١٨٧٩	٨٦٨٧٠	٤٩٩١	٠,٠٦٠	-٠,٤٣٧	-٣٥٧٨١	-٤٢,٤-	٨٦٨٧٠	٨١٤٣٣	-٥٤٣٧-	-٠,٠٦٢-	-٠,٢٠٧-	-١٧٩٨٢-	-٢١١,٣٦-
الفاو	٣٥٨٠٩	٥١٧٥٩	٦٥٩٥٠	١,٤٤٥	-٠,٠٥٢-	-١٨٦٢-	-٤,٢٥-	٥١٧٥٩	(*)-	-٥١٧٥٩-	-١-	-١,١١٥-	-٥٩٢٩٤-	-٢٢٨,٩٩-
شط العرب	٥٤٤٢٦	٧٢٣٧٠	١٧٩٤٤	٠,٢٢٩	-٠,١١٦-	-٩٠٣٤-	-٤٤,٢٤-	٧٢٣٧٠	٢١٧٧٥	-٥٠٥٩٥-	-٠,٦٥٧-	-٠,٨٠٢-	-٥٨٠٤٠-	-١١٩,٤٩-
المدينة	٣٤٢٦٩	٧١٥٠٢	١٧٢٣٣	١,٠٨١	-٠,٥٨٩	-٢٠١٨٤	-٣٨,١٦	٧١٥٠٢	١٤٩٧١٢	٧٨٢١٠	١,٠١٣	-٠,٩٤٨	٦٧٧٨٣	٦١,٢٨

*) عدم خضوع القضاء لنمط السكاني بسبب فراغه من السكان نتيجة الحرب العراقية ــ الإيرانية .

تابع جدول رقم (٦)

تقدير الهجرة الصافية للوحدات الإدارية في محافظة البصرة باستخدام طريقة معدل النمو القومي خلال المدة (١٩٨٧ ــ ١٩٩٧)

الوحدات الإدارية	السكان (نسمة)		الفرق بين التعدادين ١٩٦٥ ــ ١٩٧٧		تغير السكان	حجم صافي الهجرة	معدل صافي الهجرة
	١٩٨٧	١٩٩٧	٢ ــ ١	التغير في عدد السكان (١ ÷ ٣)			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
المحافظة	٨٧٢١٧٦	١٥٥٦٤٤٥	٦٨٤٢٦٩	٠,٧٨٤	معدل الوحدة الإدارية – معدل نمو المحافظة	٥ × ١	(٢/(٢+١)/٦)× ١٠٠
البصرة	٤٠٦٢٩٦	٧٨٣٤٧٩	٣٧٧١٨٣	٠,٩٢٨	٠,١٤٤	٥٨٥٠٦	٤,٨١
أبي الخصيب	٦٩٨	١٣٤١٠١	١٣٣٤٠٣	١٩١,١٢	١٩٠,٣٣٦	١٣٢٨٥٤	١٩٧,١١
الزبير	٢٠٩٢٦٢	٢٥٧٩٢٣	٤٨٦٦١	٠,٢٣٢	٠,٥٥٢-	١١٥٥١٢ -	٤٩,٤٥-
القرنة	٨١٤٣٣	١٥٣٥٣٢	٧٢٠٩٩	٠,٨٨٥	٠,١٠١	٨٢٢٤	٧,٠
الفاو	ــ	١٥٤٩٠	١٥٤٩٠	صفر	٠,٧٨٤-	صفر	صفر
شط العرب	٢٤٧٧٥	٨٤٤٢٥	٥٩٦٥٠	٢,٤٠٧	١,٦٢٣	٤٠٢٠٩	٧٣,٦٤
المدينة	١٤٩٧١٢	١٢٧٤٩٥	٢٢٢١٧-	٠,١٤٨-	٠,٩٣٢-	١٣٩٥٣١ -	١٠٠,٦٦-

المصدر : حسبت الجداول من قبل الباحث باعتماد على :

نتائج التعداد العام للسكان للسنوات (١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧) .

جدول رقم (٧)

حجم الهجرة الداخلة والخارجة وصافي الهجرة في محافظة البصرة حسب سنوات التعداد ١٩٤٧ ـ ١٩٩٧ .

المحافظة	١٩٤٧			١٩٥٧			١٩٦٥			١٩٧٧			١٩٨٧			١٩٩٧		
	الداخلة	الخارجة	صافي الهجرة	الداخلة	الخارجة	صافي الهجرة	الداخلة	الخارجة	صافي الهجرة	الداخلة	الخارجة	صافي الهجرة	الداخلة	الخارجة	صافي الهجرة	الداخلة	الخارجة	صافي الهجرة
دهوك	-	..	-	-	-	-	-	-	-	١١٨٠	١٣٥١	١٧١-	٠٤١٢	٣٣٩	١٢٩-	١٢٥	٥-	
نينوى	١٨٦٦	٤٠٤	١٤٦٢	٣٠١	٢٩٩	٢	٤٥٠٢	٩٤٨	٣٥٥٤	٤٨٢٦	١٢٥٢	٣٥٧٤	٥٨٧	١٩٩٩	١٤٠٥-	٩٠٧	٩١٥	٨-
السليمانية	٢٣٤	٢٥	٢٠٩	٣٣٣	٣٨	٢٩٥	٦٩٢	٩٠٠	٢٠٨-	٢٤٥٠	٢٢٩٧	١٥٣	٢٦٩	٣٢١	٥٢-	١١٠	٥-	
التأميم	٤٩٨	٣٧٤	١٢٤	٧٣٧	٣٥٨	٣٧٩	١٠٩٧	١٣٣٠	٢٣٣-	٢٤٠٩	٣٧٦٣	١٣٥٤-	٤٦٢	٣٦٠٨	٣١٤٦-	٩٣٠	٩٠٠٣	٥٣٧٣-
اربيل	١٩٤	٥٨	١٣٦	١٦٦	٧٧	٨٩	١١١٧	٢٦٤٥	١٥٢٨-	١٧٥٠	٢٢٦٧	٥١٧-	١١٩	٦٨٢	٥٣٣-	١٤١	٥-	
ديالى	٦٠٦	٢٨٦	٣٢٠	٦٨٧	٧٣٠	٤٥٢	١٠٧٦	٦٨٤	٣٩٢	٣١٣٥	١٣٠٥	١٨٣٠	٣٨٦	٣٠٢٥	٢٦٣٩-	٤١٠	١٧٥٢	١٣٤٢-
الأنبار	٢٣٤	٢٢٣	١١	٥٢٥	٩٢٦	٤٠١-	٦٧٢	٩٤١	٢٦٩-	١٤٧١	٩٢١	٥٤٩	٣٦٩	١٤٤١	١٠٧٢-	٧٥٦	٤٠٠٩	٣٥٣-
بغداد	٧٨٧٣	٦١٨٤	١٦٨٩	٧٤٤١	٨٧٧٠	١٣٢٩-	٨٤٥١	١٤٤٢٣	٥٩٧٢-	١٦٩٧١	٢٧١٩٥	١٠٢٢٤-	٥٤٣٤	٦٨٩٧٦	٦٣٥٤٢-	٩٤٩٢	٥٠٥٨٨	٤١٠٩٦-
بابل	٥٧٠	٢٥٣	٣١٧	٨٣١	٤٦٧	٣٦٤	١٠٢٢	٦٠٤	٤١٨	٢٧٥٣	١٣٠٧	١٤٤٦	٦٦٦	٥٢٧٦٨	٥٢١٤٢-	١٦١٨	١٢١١٩	١٠٥٠١-
كربلاء	١١٤٠	١٥٢١	٣٨١-	١٢٦٥	٥٧٤	٧٩١	١٣٠٨	١٤	١٢٩٤	١٠٧٢	٨٢٦	٢٤٦	١٩٢	٦١٢٢١	٦١٠٣٩-	١٢٢٣	٢١٥٦٥	٩٠٣٤٠-
واسط	١١٦٦	٤٩٥	٦٧١	١١٥١	٢٥٦	٨٩٥	١٣٥٥	١٦٦٣	٢٥٨-	٣٣١٦	١٠١٥	٢٣٠١	١٠٢٥	١٤٦٥٩	١٣٦٣٤-	١٥٣٥	٤٥٨٨	٣٠٥٣-
صلاح الدين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٥١	٧٣٣	٢٨٢-	٩٠	٤٠٣٥	٣٩٤٥-	٢٦٤	٦٢٤٢	٥٩٧٨-
النجف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥١٨	٨٥٣	٦٦٥	٢٩٧	٤٨٧٠٣	٤٨٤٠٦-	١٦٤٦	١٨٠١٠	١٩٣٦٤-
القادسية	١٤٦٩	٤٦٣	١٠٠٦	٢١٥٢	١١٣٦	٧٠١٦	٤٧١٢	١٢٩٩	٣٤١٣	٣٥٠٢	٦١٧	١٨٨٥	٤٩٤	١٨٦٦٧	١٨١٧٣-	٩٢١	٢٨٨٦	١٩٦٥-
المثنى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩٥٨	٤٩٢	١٤٦٦	٨٥٢	١٩١٤٤	١٨٣٢٧-	١٢٥٢	٤٢٢٧	٢٠٧٥-
ذي قار	١١٥١١	٧٦١	١٠٧٥٠	١٢٤٥٠	١٢٥١	١٨٠٨٩	٢٢٤٤١	٩٣١	٢١٥١٠	٢٦٥٩٩	٢٦٠٨	٣٣٩٩١	٢٠٧٠٧	٢٨١١٠	١٧٤٠٣-	٤١٠٤٤	٦٦٣٤	٣٤٤١٠
ميسان	٢٨٧١١	١٢٠٧	٢٧٥٠٤	٤٣٣٤١	١٥٠٧	٤١٨٣٤	١٧١٧٢	٢٥٩٦	١٤٥٧٦	٥٤١٩٦	٣٩٣٧	٥٠٢٥٩	٧٧١١٤	٢٦٨٠١	٣١٣٥-	٣١٩٩٢	١١٨٤١	٢٠١٢١
المجموع	٥٦٠٧٢	١٢٢٥٤	٤٣٨١٨	٧٨٣٦٥	١٥٨٨٩	٦٢٤٧٦	٦٥٦١٧	٣٨٩٢٨	٢٦٦٨٩	١٣٨٥٨٧	٥٢٧٤٧	٨٥٨٤٠	٥٩٢١٠	٣٦٤٤٧٨	٣٠٥٢٦٨-	٩٤٠٣٩	١٥١٣٧٩	٥٧٣٤٠-

المصدر : (١) المملكة العراقية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، مديرية النفوس العامة ، إحصاء السكان لسنة ١٩٤٧ (الأجزاء الثلاثة) جدول رقم (٣) ، بغداد ، ١٩٥٤ . (٢) الجمهورية العراقية ، وزارة الداخلية ، مديرية النفوس العامة ، المجموعة الاحصائية للتسجيل عام ١٩٥٧ . (٣) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥ ، جدول رقم (٣٧) غير منشور . (٤) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ ، (كافة الأجزاء) ١٩٧٨ ، جدول رقم (٣٠) ، ص٣٨ . (٥) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ (كافة الأجزاء) ١٩٨٨ ، جدول رقم (٣٤) ، ص٨٣ . (٦) جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، (كافة الأجزاء) جدول رقم (٢٤) .

(*) الهجرة الخارجة وصافي الهجرة بدون نتائج محافظات دهوك والسليمانية واربيل .

شكل (٥)

حجم الهجرة المتبادلة ما بين محافظة البصرة ومحافظات

القطر حسب سنوات التعداد ١٩٤٧ ــ ١٩٩٧ .

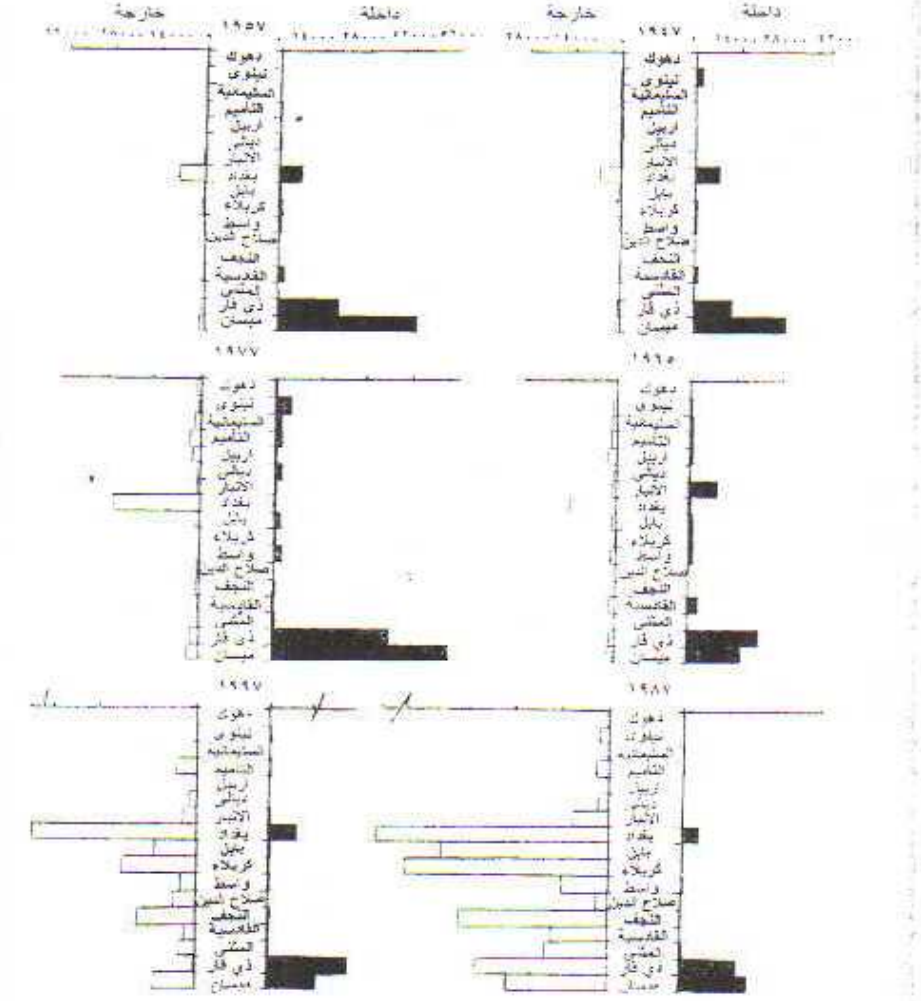

رابعاً : التباين المكاني لنمو السكان

لاشك أن مكونات النمو لا تعمل بدرجة متساوية ومتوازنة في جميع المجتمعات السكانية . فهي غالباً ما تتغير وتتذبذب عبر السلاسل الزمنية القصيرة . الأمر الذي ينعكس واضحاً في تباين معدلات النمو في منطقة الدراسة . حيث يظهر الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٦) أن الوحدات الإدارية للمحافظة قد أظهرت ارتفاعاً في أحجام سكانها ولمعظم سنوات المقارنة ولاسيما خلال سنوات التعداد ١٩٤٧ و١٩٥٧ و١٩٦٥ و١٩٧٧ و١٩٩٧ و٢٠٠٧ . مما انعكس على معدلات النمو وبشكل فاق المعدل العام للمحافظة ولبعض الوحدات مثل قضاء البصرة وقضاء الزبير في المدة ١٩٤٧ – ١٩٥٧ ، وقضاء البصرة وقضاء القرنة وقضاء الزبير في المدة ١٩٥٧ – ١٩٦٥ . بينما شمل هذا الارتفاع القضائين الزبير والمدينة للمدة ١٩٦٥-١٩٧٧ .

ويمكن أن نعزو هذا الارتفاع في معدلات النمو الى الهجرة المستمرة التي شهدتها تلك الاقضية بسبب توفر فرص العمل حيث المشاريع الاقتصادية والخدمية المختلفة ، إضافة الى النمو الطبيعي للسكان استجابة لتحسن الأوضاع الحياتية . لاسيما في المجالات الصحية والثقافية . يضاف الى ذلك ان عدم شمولية التعدادات الاولى قد أدت الى إظهار تراكم للسكان في التعدادات اللاحقة . وبذلك ارتفع معدل الزيادة السنوية للسكان الذي أدى بدوره إلى ارتفاع درجة النمو العامة لتلك الوحدات ولاسيما الأقضية الزبير والقرنة والمدنية .

من ناحية أخرى ، أظهر قضاء أبي الخصيب انخفاضاً في معدلات نمو سكانه خلال سنوات المقارنة ١٩٤٧ – ١٩٧٧ . حيث أظهر نمواً سالباً بمعدل نمو بلغ -٠,٠٣% خلال الفترة ١٩٤٧ – ١٩٥٧ .

جدول رقم (٨)

سكان محافظة البصرة ومعدلات نموها السنوي حسب الأقضية خلال سنوات

التعداد ١٩٤٧ ــ ١٩٩٧

القضاء	عدد السكان (نسمة)							معدل النمو السنوي (%)					
	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٧	٤٧ــ٥٧	٥٧ــ٦٥	٦٥ــ٧٧	٧٧ــ٨٧	٨٧ــ٩٧	٩٧ــ٢٠٠٧
البصرة	١٥٤١٢٠	٢٤٨٤٧٧	٣٥٤٢٩٠	٥٢٤٠٠٢	٤٠٦٢٩٦	٧٨٣٤٧٩	٩٥٩١٦٥٥	٤,٩	٤,٥	٣,٣	٢,٥-	٦,٨	١,٩
أبي الخصيب	٥٩٧٠٩	٥٩٤٩٠	٦٢٣٤٤	٧٦٩١٢	٦٩٨	١٣٤١٠١	١٦٢٧٤٠	٠,٠٣-	٠,٦	١,٧	٣٧,٥-	٦٩,٢	١,٩
الزبيـــر	٢٣٩٨٢	٣٥٥٥٠	٥٠٦٠٦	١٢٥٢١١	٢٠٩٢٦٢	٢٥٧٩٢٣	٣٢٠٥٢٣	٣,٩	٤,٥	٧,٨	٥,٣	٢,١	٢,١
القرنـــة	٤٥٢٠٨	٦٠٠٠٥	٨١٨٧٩	٨٦٨٧٠	٨١٤٣٣	١٥٣٥٣٢	١٩٤٢١٦	٢,٨	٣,٩	٠,٨	٠,٦-	٦,٥	٢,٣
الفـــاو	٢١١٨٨	٢٩٣٣٨	٣٥٨٠٩	٥١٧٥٩	-	١٥٤٩٠	١٨٨٩٠	٣,٣	٢,٥	٣,١	--	-	٢,٠
شط العرب	٣٧٥٩٩	٤٤٩٥٣	٥٤٤٢٦	٧٢٣٧٠	٢٤٧٧٥	٨٤٤٢٥	١٠٤٠٨٩	١,٨	٢,٤	٢,٤	١٠,١-	١٣,٠	٢,١
المدينـــة	٢١٦١٢	٢٥٥١٧	٣٤٢٦٩	٧١٥٠٢	١٤٩٧١٢	١٢٧٤٩٥	١٦٠٤٢٠	١,٦	٣,٧	٦,٣	٧,٦	١,٦-	٢,٣
المجموع	٣٦٣٤١٩	٥٠٣٣٣٠	٦٧٣٦٢٣	١٠٠٨٦٢٦	٨٧٢١٧٦	١٥٥٦٤٤٥	١٩١٢٥٣٣	٣,٣	٣,٧	٣,٤	١,٤-	٦,٠	٢

المصدر : اعتمادا على :

١. نتائج تعداد السكان للسنوات (١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧) .

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة ، كانون الثاني ، ٢٠٠٧ ، جدول ٣٧ ، ص٥٠ .

شكل رقم (٦)

معدلات النمو السنوي للسكان حسب الأقضية في محافظة البصرة

لسنوات التعداد ١٩٤٧ ــ ١٩٩٧

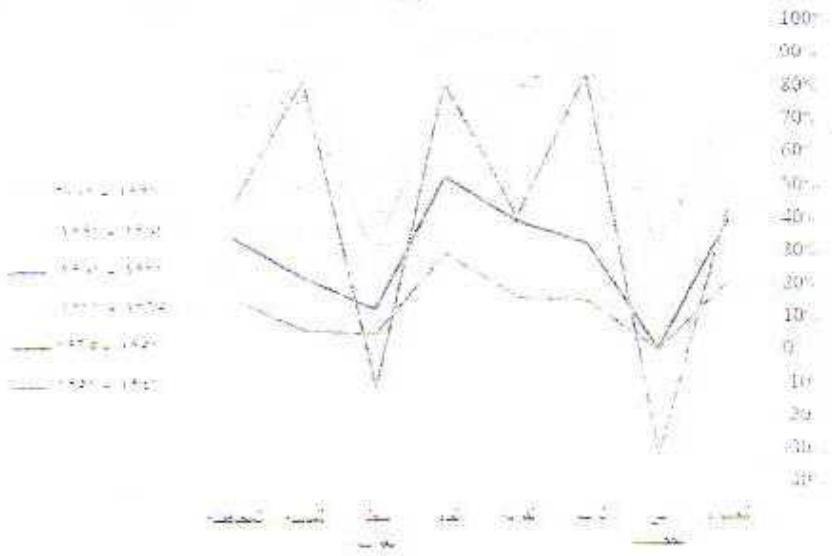

المصدر : جدول رقم (٨) .

ويعزى ذلك إلى الهجرات المستمرة من القضاء نحو مراكز العمل في الاقضية المجاورة مثل الزبير والبصرة . أو إلى خارج المحافظة ولاسيما إلى بغداد أو إلى خارج العراق وخاصة الكويت . وذلك لأسباب اقتصادية أو سياسية . فضلاً عن بطء نمو القضاء الطبيعي . ويستدل على ذلك من خلال سجلات الولادات والوفيات خلال السنوات ١٩٥٥ و١٩٥٦ و١٩٥٧ فقط . حيث سجلت عدد الولادات خلالها (١٠٤٠ ، ٧٨٥ ، ٣٨٣) نسمة على التوالي . مقابل عدد وفيات بلغ (١٢٢ ، ٨٦ ، ١٠٦) نسمة على التوالي[٢٤] .

أما في المدة ١٩٥٧ – ١٩٦٥ ، فقد أظهر أبي الخصيب بطءً في نموه مسجلاً ٠,٦% ، وكذلك خلال المدة ١٩٦٥ – ١٩٧٧ والبالغ ١,٧% . الأمر الذي

يعكس استمرار الهجرات من القضاء الى الاقضية المجاورة لاسيما قضائي البصرة والزبير . فضلاً عن انخفاض إنتاجية الأرض بعد استفحال مشكلة الملوحة فيها نتيجة لفيضان ١٩٦٩ . كان أمراً حاكماً في إهمال الكثير من الأراضي التي هجرها الفلاحون واتجهوا إلى مراكز الاقضية المجاورة .

أما قضاء الفاو فقد أظهر توافقاً في معدلات نموه مع المعدل العام للمحافظة الا في المدة ١٩٥٧ – ١٩٦٥ والبالغ ٢,٥% مقارنة بالمحافظة ٣,٧% . ويبدو ان هذا الارتفاع في المعدل يعكس النمو الطبيعي لسكانه . فضلاً عن الهجرة الوافدة نحوه لأهميته البحرية على الخليج العربي وزيادة فرص العمل فيه . بينما يظهر قضاء شط العرب اعتدالاً في معدلات نموه . الامر الذي يعكس النمو الطبيعي للقضاء في ظل العادات السائدة المتمثلة بالزواج المبكر الذي قد يكون دون السن القانوني لكلا الزوجين ، فضلاً عن الرغبة في زيادة أعداد المواليد ولاسيما الذكور هذا الى جانب ظاهرة تعدد الزوجات .

وخلال الهبوط المفاجئ لمعدل النمو في المدة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ ، ظهرت بصمات هذا الانحدار على معظم الوحدات الإدارية في المحافظة . كما هو الحال في قضاء أبي الخصيب والبالغ –٣٧,٥% الأمر الذي يعكس الفراغ السكاني للقضاء في وقت التعداد والذي بدا كمنطقة مهجورة . الا من بعض الأسر التي استقرت في أطراف القضاء من جهة الشمال . التي تمثلت في قرى عويسيان والبهادرية ومهيجران والتي استحوذت على رصيد سكاني بلغ ٦٩٨ نسمة . التي كانت تقدمبعض خدماتها للقطعات العسكرية النظامية او غير النظامية الموجودة في تلك المواقع . فضلاً عن المحافظة على ممتلكاتهم من التخريب .

في حين أفرغ قضاء الفاو وبالكامل من سكانه في بداية عام ١٩٨٠ ، ثم خضع للاحتلال الإيراني في عام ١٩٨٦ . الامر الذي لم يخضع للعد السكاني في تعداد ١٩٨٧ .

وبخلاف ما ذكر عن الاقضية السابقة ، فأن الهبوط السالب لمعدلات النمو استثنى قضاء الزبير وقضاء المدينة بدليل ارتفاع معدلات نموهما الى ٥,٣% و٧,٦% على التوالي . وهي معدلات أعلى من المعدل العام للمحافظة والبالغ - ١,٤% . الامر الذي يوضح ضخامة الهجرة الوافدة نحو تلك الاقضية . حيث استقبلت تلك الاقضية هجرات عائلية نازحة من أقضية البصرة وأبي الخصيب وشط العرب والقرنة . بدليل تم إسكان أعداد كبيرة منهم في المدارس والمساكن الحكومية مثل مساكن الهندية في ام قصر او الخور ، هذا الى جانب ما تم تأجيره في كلا القضائين من مساكن أوّت لبعض منهم .

وباستثناء الهبوط في معدل النمو خلال المدة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ . عاود المعدل الى الارتفاع في تعداد ١٩٩٧وكما ظهر في المعدل العام للمحافظة والبالغ ٦% . حيث برزت آثار هذا الارتفاع على معدلات النمو السكاني لوحدات المحافظة . الا ان هذا الارتفاع قد أشتد بشكل كبير في قضاء أبي الخصيب والبالغ ٦٩,٢% بسبب عودة أغلب سكانه اليه . كما ان هذا الارتفاع برز في شط العرب والبالغ ١٣% . في حين تتقارب معدلات كل من قضاء البصرة وقضاء القرنة وبشكل أعلى من المعدل العام للمحافظة . الامر الذي يعكس الهجرة العائدة إلى كلا القضاءين وزيادة النمو الطبيعي . وبخلاف ما ذكر عن الاقضية السابقة ، فقد تغيرت معدلات النمو في كل من قضائي الزبير والمدينة اللذين سجلا ٢,٥% و -١,٥% على التوالي . الأمر الذي يعكس ضخامة الهجرة الخارجة من كلا القضاءين إلى الاقضية المجاورة لها بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية في عام ١٩٨٨ . الا ان قضاء

الزبير أبدى صموداً في معدله مقارنة بقضاء المدينة الذي انحدر نحو النمو السالب . مما يعزى الى استمرار قضاء الزبير في استقطاب المهاجرين من أقضية المحافظة او المحافظات المجاورة . فضلاً عن أن كثيرا من النازحين إلى القضاء خلال الحرب العراقية – الإيرانية ولاسيما من سكان قضاء الفاو أو أبي الخصيب فضلوا الاستقرار في القضاء نتيجة لتوفر فرص العمل ، وانخراطهم في الأعمال التي وفرت لهم أجوراً ودخلاً عالياً ومستقراً . ولعدم عودة الحياة الطبيعية وخاصة لقضاء الفاو .

أما قضاء المدينة فقد انحدر نحو النمو السالب استجابة لزيادة الهجرة الخارجة منه ، والتي تخضع لإعتبارات اقتصادية او سياسية . فضلاً عن عودة النازحين الى مناطقهم الاصلية بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية . الامر الذي شكل شرخاً وخللاً في الحجم السكاني للقضاء خلال المدة بين تعداد ١٩٨٧ ، وتعداد ١٩٩٧ ، فعادةً عندما ينخفض الحجم السكاني للتعداد اللاحق مقارنةً بالسابق يكون أثره واضحاً على معدل النمو الذي يبدو سالباً .

وتوافقت الصورة السالبة وانسجمت في قضاء الفاو أيضاً . حيث يدل مؤشر تعداد ١٩٧٧ ، و مؤشر تعداد ١٩٩٧ اللذان سجل فيهما القضاء رصيداً سكانياً بلغ (٥١٧٥٩ ، ١٥٥٠٦) نسمة على التوالي . استجابة للفراغ السكاني في تعداد ١٩٨٧ [٢٥]. كان أمراً حاكماً في توجيه النمو في القضاء نحو السالب مسجلاً بذلك -٥,٨% . ويعزى ذلك الى عدم عودة كثير من العوائل المهاجرة ، بسبب عدم إعمار مساحات واسعة من القضاء باستثناء المركز ، فضلاً عن قلة فرص ومجالات العمل والخدمات . بالاضافة الى انغمار مساحات واسعة من الأراضي بالمياه مما جعلها بيئة صالحة لنمو نباتات القصب والبردي . هذا الى جانب ما يتخلل المنطقة من مخاطر جسيمة من آثار ومخلفات العمليات العسكرية التي سادت

القضاء . الامر الذي يتطلب مسحاً شاملاً لمعالجتها وإزالتها ، ثم سن القوانين واتخاذ الإجراءات لإعادة اعمار القضاء بما يكفل تحسين ظروف الاستقرار البشري وتخفيف حدة عوامل الطرد خلال تلك الفترة .

في حين بدا التقارب والتشابه لمعدل النمو لأقضية المحافظة في سنة ٢٠٠٧ . حيث سجل هذا المعدل أدنى نسبة له في القضاءين مركز قضاء البصرة وقضاء أبي الخصيب التي بلغت ١,٩% . مقابل تجاوز أقضية (الزبير ، القرنة ، شط العرب ، المدينة) المعدل العام للمحافظة والبالغ ٢% بانخفاض واضح بلغ ٤% عن التعداد السابق . فيما بدا الفاو أفضل حالاً من التعداد السابق بمعدل نمو بلغ ٢% متساوياً مع المعدل العام للمحافظة .

خامساً : التوزيع الجغرافي للسكان :

يعد المكان هدف الدراسات الجغرافية ومبتغاها ، من حيث خصائصه وعلاقاته وذلك في ضوء تعريف الجغرافية بأنها (علم المكان) ، فيشكل توزيع السكان وأعدادهم وكثافاتهم في المكان ، إحدى الحلقات المهمة التي يكون فيها المكان وما يحمله من مميزات وعلاقات تلعب دورا مهما في رسم الصور المتباينة والمختلفة لتوزيعهم سواء على مستوى المحافظة أم وحداتها الإدارية.

وتوزيع السكان كما يفهمه الجغرافي ، هو تجمعهم على الأرض (المكان) وفق ما يحمله ذلك المكان من خصائص وصفات تشكل عامل نماء او اندثار للسكان يظهر في نمط توزيعهم ، او انه غطاء الأرض من السكان وتباين سمكه وفق ما يحمله من اعدادهم [٢٦] ومن الطبيعي ان هذا التوزيع ما هو الا نتاج التفاعل المشترك لجملة من العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية والتاريخية) ، التي تلعب دورا مهما وفاعلاً في مدى انتشار او تركز السكان على مساحة الأرض .

١٠. توزيع السكان حسب البيئة :

لقد باتت مسألة توزيع السكان حسب الريف والحضر محوراً لبحوث عديدة نظراً لارتباطها الشديد بمسائل الهجرة والخصوبة من جهة وبقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى .

وتدلل الحقائق الإحصائية على تزايد نسبة السكان الحضر على حساب تعرية المناطق الريفية من سكانها ، حيث يشير الجدول (٩) إلى احتلال المحافظة المرتبة الثالثة بنسبة قدرها (٩,٥ % ، ٨,٨%) للعامين ١٩٩٧ ، ٢٠٠٧ على التوالي بعد محافظة بغداد والموصل ، مقابل انحدارها إلى المرتبة (١٠) لسكان الريف وبنسبة بلغت (٥,١ % ، ٤,٧%) على التوالي .

بينما رسمت الوحدات الإدارية اتجاهات مختلفة لذلك التوزيع ، حيث يمكن من خلال الجدول (١٠) ، والخرائط (١ ، ٢) تقسم المحافظة إلى :

❖ السكان الحضر :

شغل مركز القضاء المرتبة الأولى مستقطباً بذلك (٤٢,٣% ، ٤١,٥%) للعامين ١٩٩٧ ، ٢٠٠٧ على التوالي من مجموع سكان المحافظة ، استجابة لاستحواذه على جميع الدوائر المركزية والصناعات المهمة والمراكز المالية وعقدة المواصلات والمراكز الخدمية والمجتمعية ،

جدول (٩) التوزيع النسبي حسب البيئة لمحافظات القطر للأعوام ١٩٩٧ ، ٢٠٠٧ .

المحافظات	١٩٩٧		٢٠٠٧	
	حضر	ريف	حضر	ريف
دهوك	—	—	—	—
نينوى	١٠,٠	١٢,٧	١٠,٠	١٢,٤
السليمانية	—	—	—	—
كركوك	٤,٢	٣,٥	٣,٧	٣,٢
اربيل	—	—	—	—
ديالى	٣,٦	١١,٠	٣,٩	١٠,٣
الانبار	٤,١	٧,٥	٤,٥	٨,٣
بغداد	٣٦,٨	٩,٠	٣٦,٦	١٠,٧
بابل	٤,٥	٩,٨	٤,٧	٩,٩
كربلاء	٣,٠	٤,٠	٣,٥	٣,٥
واسط	٣,٢	٥,٧	٣,٢	٥,٧
صلاح الدين	٣,٣	٧,٨	٣,٢	٧,٣
النجف	٤,٣	٣,٦	٤,٥	٣,٨
القادسية	٣,٢	٥,٥	٣,٠	٥,٣
المثنى	١,٧	٣,٦	١,٦	٣,٩
ذي قار	٥,٣	٧,٥	٥,٥	٧,٧
ميسان	٣,٣	٣,٥	٣,٢	٣,٣
البصرة	٩,٥	٥,١	٨,٨	٤,٧
مجموع العراق	١٠٠ %	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر :

١. جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، النتائج الأولية لتعداد السكان لعام ١٩٩٧ .

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٧ ، جدول رقم (٢) ، ص٩ .

جدول (١٠)

التوزيع البيئي لسكان محافظة البصرة حسب الوحدات الإدارية للأعوام ١٩٩٧ ، ٢٠٠٧ .

الوحدة الإدارية	١٩٩٧				٢٠٠٧			
	حضر		ريف		حضر		ريف	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مركز قضاء البصرة	٦٥٨٧٦٠	٤٢,٣	—	—	٧٩٣٨٢٩	٤١,٥	—	—
ناحية طلحة	٢٨٦٨٥	١,٨	١٩٠٧١	١,٢	٣٤٥٤٧	١,٨	٢٥٢٢٢	١,٣
مركز قضاء المدينة	٢٤٩٢٩	١,٦	١٧١٣٤	١,٢	٣٠٠٢٨	١,٦	٢٢٦٥٦	١,٢
ناحية ام قصر	٢٨٥٢٣	١,٨	٩٠٣٥	٠,٥	٣٤٤٠٤	١,٨	١١٩٥٩	٠,٧
ناحية العز	١٥٧٨٠	١,٠	٢١٨٩٦	١,٥	١٩٠١٣	١,٠	٢٨٩٥٤	١,٥
ناحية الشوة	١٢٢٣	٠,٠٣	١٧٠٠٥	١,٠	١٤٧٤	٠,٠٨	٢٢٤٩٣	١,٢
ناحية الدير	٢٠٩٥٦	١,٣	٣٨٢٢٦	٢,٥	٢٥٢٤٢	١,٣	٥٠٥٤١	٢,٧
ناحية الهارثة	٦٠٥١٣	٣,٩	٦٤٢٠٦	٤,١	٧٢٩٠٤	٣,٨	٨٤٩٢٢	٤,٤
مركز قضاء الزبير	١٣٨٥٩٥	٩,١	٥٥٢٦٧	٣,٥	١٦٧٠٠٨	٨,٧	٧٣١٤٩	٣,٨
مركز قضاء ابي الخصيب	١٢٤٦٧٥	٨,٠	٩٤٢٦	٠,٦	١٥٠٢٥٤	٧,٨	١٢٤٨٦	٠,٧
مركز قضاء القرنة	٥٣٣٤٤	٣,٤	٤١٠٠٦	٢,٦	٦٤٢٦١	٣,٤	٥٤١٧٢	٢,٨
قضاء الفاو	١٣٦٥٥	٠,٨	١٨٣٥	٠,١	١٦٤٥٧	١,٩	٢٤٣٣	٠,١
مركز قضاء شط العرب	٦٣٢٨٥	٤,٠	٢٩٣٩	٠,١	٧٦٢٣٠	٤	٣٨٩٢	٠,٢٠
ناحية سفوان	٨٩١٧	٠,٥	١٧٥٨٦	١,١	١٠٧٤١	٠,٦	٢٣٢٦٢	١,٢
المجموع	١٢٤١٨١٣	٧٩,٥	٣١٤٦٣٢	٢٠,٥	١٤٩٦٣٩٢	٧٨,٣٥	٤١٦١٤١	٢١,٧٥

المصدر :

١. جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، النتائج الأولية لتعداد السكان لعام ١٩٩٧ ، محافظة البصرة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، جدول (٢١) ، ص ٧٥ .

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء ، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٧ ، جدول رقم (٣٧) ، ص ٥٠ .

خارطة (١)

التوزيع البيئي لسكان محافظة البصرة حسب النواحي لعام ١٩٩٧

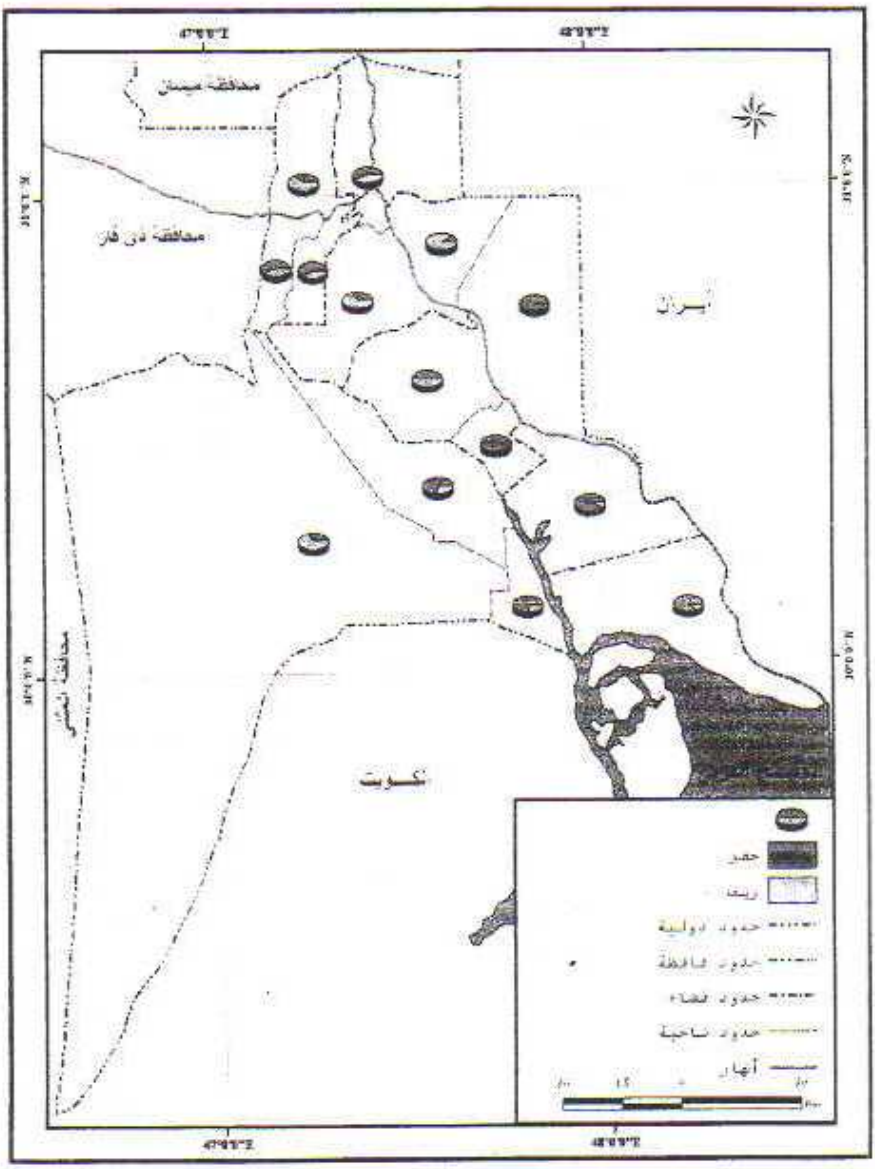

المصدر : اعتماداً على جدول (١٠)

خارطة (٢)

التوزيع البيئي لسكان محافظة البصرة حسب النواحي لعام ٢٠٠٧

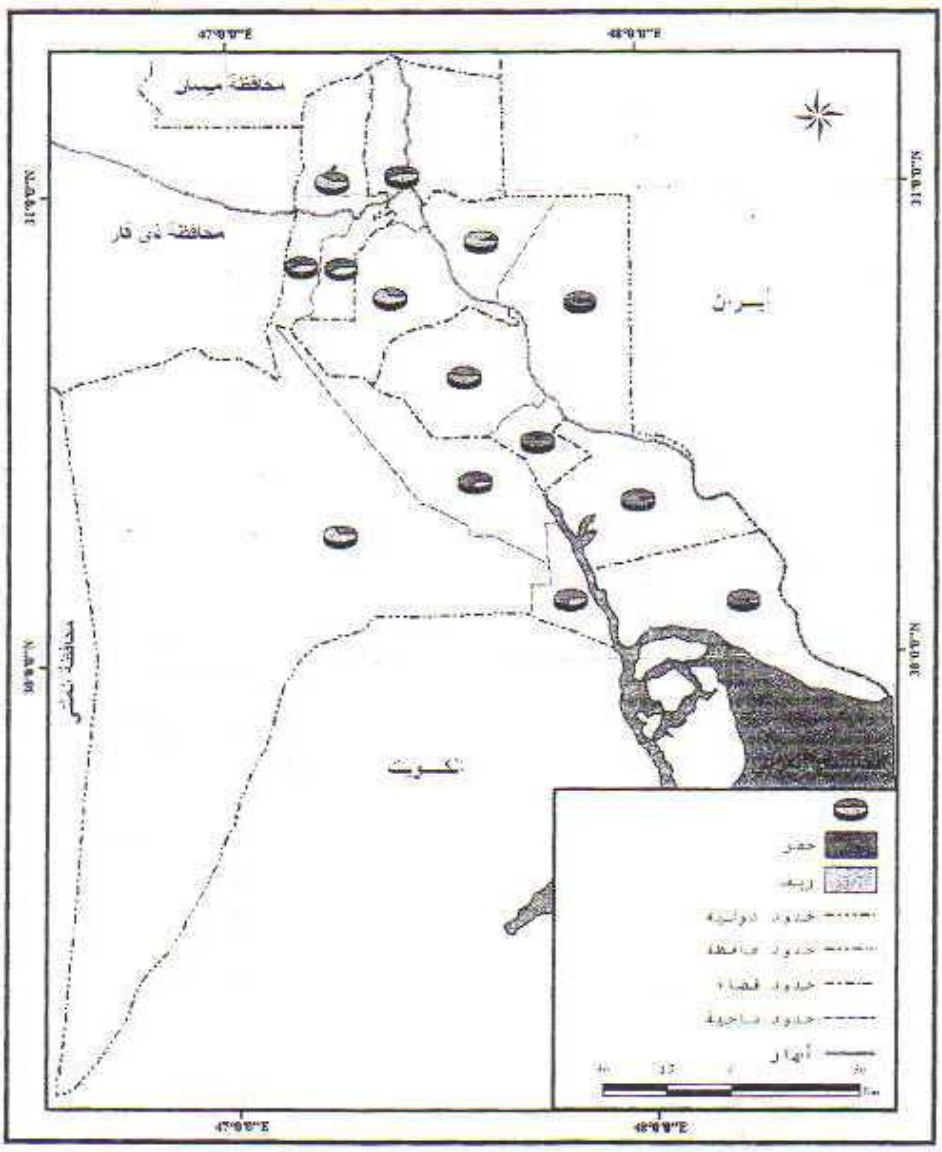

المصدر : اعتمادا على جدول (١٠) .

الأمر الذي يسهل من رواج فرص العمل المتاحة التي تستقطب إعداداً كبيرة من سكان الريف إليه ، بينما كانت المرتبة الثانية من نصيب مركز قضاء الزبير ، مسجلاً رصيداً نسبياً قدره (٩,١% ، ٨,٧%) على التوالي من مجموع سكان المحافظة ، نتيجة لاستقطابه معظم الصناعات النفطية ومشتقاتها في محافظة ، الأمر الذي أدى لاستقطابه أفواجا كبيرة من النازحين إبان الحرب العراقية ــ الإيرانية في المركز ، لاسيما بعد حصولهم على فرص العمل الدائمة وعدم رجوعهم إلى أقضيتهم المتمثلة بأقضية شط العرب والفاو وأبي الخصيب.

في حين احتل مركز قضاء أبي الخصيب المرتبة الثالثة ، مسجلاً بذلك نسبة قدرها (٨% ، ٧,٨%) للعامين على التوالي ، وذلك لأهمية هذا المركز ومكانيته الزراعية من جهة ، وقربه من مركز المحافظة فهو لا يبعد سوى (١٠ الى ١٥) كم .

ثم تبدأ النسب بالتنازل والانحدار لبقية الوحدات الإدارية بشكل تدريجي ، بدليل استحواذ الوحدات الإدارية الثلاث الأولى على (٥٩,٥% ، ٥٨%) من مجموع السكان الحضر في المحافظة على التوالي ، في حين توزعوا (٤٠,٥% ، ٤٢%) من السكان على (١١) وحدة أدارية في المحافظة ، الأمر الذي يقاس عدم العدالة والانسجام في التوزيع النسبي بين تلك الوحدات .

❖ السكان الريف :

احتلت ناحية الهارثة المرتبة الأولى على مدى عامي ١٩٩٧ ، ٢٠٠٧ ، مسجلة بذلك نسبة قدرها (٤,١% ، ٤,٤%) على التوالي ، وذلك لأن هذه الوحدة تقوم بخدمة اكبر تجمع حضاري (المركز) في المحافظة ، الأمر الذي يتطلب اكبر عدد من الأيدي العاملة الريفية من اجل تأمين متطلباتهم الغذائية ، لاسيما وعامل القرب الذي يعد سبباً آخراً في تسهيل تسويق منتجاتهم الزراعية .

بينما جاء مركز قضاء الزبير بالمرتبة الثانية برصيد نسبي بلغ (٣,٥% ، ٣,٨%) على التوالي وذلك توافقاً وانسجاماً مع المساحات الزراعية الواسعة في هذا المركز البالغة (١٤٠,٢٥) كم٢ ، كان ضابطاً حاكماً في استقطاب اكبر عدد من الأيدي العاملة الزراعية للعمل فيه ، في حين لم تحض بقية الوحدات الا على نسب ضئيلة تفاوتت في مقدارها تبعاً لمساحاتها الزراعية ونوع المحاصيل المزروعة ، فضلاً عن تفاوت مراكز الإدارة والخدمات الحكومية المشيدة فيها .

ومما تقدم نستنتج الحقائق الآتية :

١. شكل سكان الحضر أكثر من ثلثي مجموع السكان مسجلين نسبا قدرها (٧٩,٥% و ٧٨,٢٥%) مقابل (٢٠,٥% و ٢١,٧٥%) على التوالي ، وذلك يعود لعامل الهجرة من الريف الى المدن ، فضلاً عن اختلاف التوازن الواضح في مقدار الخدمات الخاصة بالتعليم والصحة والكهرباء ، الأمر الذي يدفع بأعداد متزايدة من سكان الريف نحو المدن بحثاً عن فرص العمل وسعياً لحياة أفضل من المجتمع الريفي ، ولا شك ان هذا التركز في سكان الحضر من جهة واستمرار الهجرة من الريف من جهة أخرى ، يشكلان عنصرا ضغط كبير على البيئة الأساسية للمدن ومرافقها الخدمية المتوفرة ، فضلاً عن أهميتها في خلق ارتفاع ملموس في معدلات البطالة والفقر والجريمة .

٢. سيادة وهيمنة السكان الحضر على (٩) وحدات إدارية مقابل (٥) وحدات كانت السيادة فيها لصالح السكان الريف .

٣. لا زال العامل الإداري والمرتبة الأدارية لمراكز الأقضية يلعب دوراً مهماً وفاعلاً في امتصاص اعداد كبيرة من سكان النواحي ، الأمر الذي يعكس مدى التفاوت غير العادل لمستوى الخدمات وعدم التوافق والموازنة بين كم

تلك الخدمات ونوعها من جهة ، وحجم الضغط السكاني ومقداره المتزايد عليها في المراكز الإدارية الرئيسة ، لاسيما الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة للسكان فيها .

٢ .مقاييس التوزيع :

أصبحت الطرق الإحصائية جزءاً لا يتجزأ من التراث الفكري الجغرافي في وقتنا المعاصر حيث استخدمت في الكثير من مجالات العلوم الاجتماعية فهي وسيلة مهمة تهيء للباحث نتائج بالإمكان إضافتها إلى الحصيلة العلمية للبحث الجغرافي شريطة أن توظف تلك النتائج والمخرجات في خدمة إطار ذلك البحث دون تخطي غايته وهدفه المنشودين.

ومهما ارتقت خبرة الجغرافي وتمرس الديموغرافي في معالجة الظاهرات الجغرافية من حيث التحليل والربط والتعليل فأن عدم الاتفاق واختلاف الأراء ووجهات النظر قد تبرز من باحث لآخر حول ظاهرة ما ، ولهذا السبب يعول على البدائل الرياضية والكمية التي من شأنها الإجابة على الكثير من التساؤلات والكشف عن حقائق البحث العلمي وأسبابها التي تمثل بالاتي :

أ.التوزيع العددي والنسبي :

تتمثل هذه الأساليب بتحديد البيانات الرقمية لكل وحدة إدارية ، أي عدد سكانها ونصيبها النسبي من إجمالي المحافظة ، ومن معطيات الجدول (١١) نجد أن مركز المحافظة قد استحوذ على أكثر من نصف السكان برصيد نسبي بلغ (٥٠,٢%) في عام ١٩٩٧ ، في حين تراجع قليلاً ليسجل (٤٩,٧%) من مجموع سكان المحافظة في عام ٢٠٠٧ ، ممثلاً بذلك المرتبة الأولى وذلك بسبب استئثاره بكافة الأنشطة الاقتصادية والثقافية والإدارية والاجتماعية ، الأمر الذي جعله بؤرة لاستقطاب العدد

الأكبر من سكان الأقضية التي باتت تعاني من قلة الخدمات ومشاريع التنمية فيها ، فضلاً عن أعداد قوة العمل الوافدة من المحافظات القريبة كميسان وذي قار لسهول حصولهم على فرص العمل .

في حين جاء قضاء الزبير بالمرتبة الثانية برصيد يكاد يكون متقارباً بلغ (١٦,٦% ، ١٦,٧%) للعامين على التوالي استجابة لكونه من المناطق المنتجة للنفط منذ عام ١٩٥١ ، الأمر الذي خلق منه مركزاً لاستقطاب أعداد كبيرة من السكان العاملين في هذا المجال ، بينما استحوذ قضاء القرنة على المرتبة الثالثة برصيد نسبي بلغ (٩,٨% ، ١٠,١%) للعامين على التوالي .

اما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب قضاء أبي الخصيب الذي كان مستقراً في نسبته البالغة (٨,٦%) للعامين على التوالي ، في حين لم تحض الأقضية الباقية الا بنسب اقل مما تقدم ممثلة بذلك المراتب الدنيا في المحافظة .

ومما تقدم نستدل أن القضاءين البصرة والزبير استحوذا على نسبة قدرها (٦٦,٨% و ٦٦,٣%) من مجموع سكان المحافظة على التوالي للعامين المذكورين مقابل (٣٣,٢% و٣٣,٦%) من مجموع السكان توزعوا على خمس أقضية الأمر الذي يؤشر ابتعاد التوزيع السكاني عن العدالة والتوازن في المحافظة .

ومن اجل أن تصبح دراسة التوزيع النسبي أكثر دلالة ، لابد من دراسة هذا المؤشر على مستوى الوحدات الأدارية المكونة للمحافظة ، حيث يشير الجدول (١٢) والخرائط (٣ ، ٤) الى التشابة والتقارب في المستويات على مدى فترة الدراسة ، بدليل احتلال مركز القضاءين البصرة والزبير (المستوى الأول ١٠% فأكثر) برصيد نسبي بلغ (٤٢,٣% ، ١٢,٤% و ٤١,٥% ، ١٢,٥%) للعامين على التوالي استقطبا بذلك (٥٤,٧% و ٥٤%) على التوالي من مجموع سكان المحافظة ، توزعوا على حيز مساحي بلغ قدره (٦,٧%) من مجموع مساحة المحافظة ، الأمر

الذي يوضح مدى الضغط الكبير للسكان في هذه الوحدات الأدارية على المساحة والحيز المكاني الذي تغطيه .

جدول (١١)

التوزيع العددي والنسبي لسكان محافظة البصرة حسب الأقضية

للفترة من ١٩٩٧ ــ ٢٠٠٧

الوحدة الأدارية	١٩٩٧		٢٠٠٧	
	عدد السكان	%	عدد السكان	%
البصرة	٧٨٣٤٧٩	٥٠,٢	٩٥١٦٥٥	٤٩,٧
أبي الخصيب	١٣٤١٠١	٨,٦	١٦٢٧٤٠	٨,٦
الزبير	٢٥٧٩٢٣	١٦,٦	٣٢٠٥٢٣	١٦,٧
القرنة	١٥٣٥٣٢	٩,٨	١٩٤٢١٦	١٠,٢
شط العرب	٨٤٤٢٥	٥,٤	١٠٤٠٨٩	٥,٣
المدينة	١٢٧٤٩٥	٨,١	١٦٠٤٢٠	٨,٤
الفاو	١٥٤٩٠	١,٠	١٨٨٩٠	١,٠
المجموع	١٥٥٦٤٤٥	١٠٠	١٩١٢٥٣٣	١٠٠

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

أ- جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ (محافظة البصرة) بغداد ، ٢٠٠١ ، جدول (١) ص٣ .

ب- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧ ، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة ، جدول (٣٧) ص٥٠ .

اما المستوى الثاني (من ٣% ــ ١٠%) من جملة السكان ، تمثل في (٦) وحدات ادارية في كلا العامين ممثلة بذلك (٤٢,٨%) من مجموع الوحدات ، حيث تمثلت في مركز قضاء ابي الخصيب ، الهارثة ، مركز قضاء القرنة ، مركز قضاء شط العرب ، الدير ، طلحة) مسجلة بذلك رصيد نسبي بلغ (٨,٦% ، ٨% ، ٦% ، ٤,٢% ، ٣,٨% ، ٣%) على التوالي في عام ١٩٩٧ ، بينما سجلت (٨,٥% ، ٨,٢% ، ٦,١% ، ٤,١% ، ٣,٩% ، ٣,٢%) على التوالي من مجموع سكان المحافظة عام ٢٠٠٧ ، مقابل نصيب مساحي بلغ (٣١,١%) للعامين على التوالي ، الأمر الذي يوضح مدى التوازن والتقارب بين نسب المساحة والسكان في هذا المستوى على النقيض من المستوى الأول .

في حين جاء المستوى الثالث اقل من (٣%) من جملة السكان ، من نصيب الوحدات (مركز قضاء المدينة ، ام قصر ، العز ، سفوان ، النشوة ، الفلو) في كلا العامين مسجلة بذلك نسبا قدرها (٢,٧% ، ٢,٤% ، ٢,٤% ، ١,٧% ، ١,١% ، ١%) على التوالي لعام ١٩٩٧ ، في حين سجلت (٢,٧% ، ٢,٦% ، ٢,٥% ، ١,٧% ، ١,٣% ، ١%) على التوالي لعام ٢٠٠٧ ، ممثلة بذلك (٤٢,٨%) من مجموع وحدات المحافظة .

ومن الجدير بالذكر ان هذه الوحدات لا زالت تعاني من العجز السكاني الواضح ، بدليل انها لم تستقطب سوى (١١,٣% ، ١١,٨%) من مجموع السكان ، بالرغم من سيادتها الواضحة مساحيا ، حيث استحوذت على (٦٢,١%) من مجموع مساحة المحافظة ، الأمر الذي يدلل عدم عدالة التوزيع السكاني في المحافظة ، استجابة لعدم التوازن في السياسات التنموية والتخطيطية لتلك الوحدات وتوفر الإمكانات الجاذبة في بعض الوحدات على حساب وحدات اخر .

جدول (١٢)

تصنيف الوحدات الأدارية حسب النسبة المئوية لأعداد سكان محافظة البصرة

للفترة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٧)

التعداد	المستوى الأول (١٠% فأكثر)		المستوى الثاني (من٣% ـ ١٠%)		المستوى الثالث (أقل من ٣%)		التعداد	المستوى الأول (١٠% فأكثر)		المستوى الثاني (من٣% ـ ١٠%)		المستوى الثالث (أقل من ٣%)	
١٩٩٧	الوحدة	%	الوحدة	%	الوحدة	%	٢٠٠٧	الوحدة	%	الوحدة	%	الوحدة	%
	مركز قضاء البصرة	٤٢,٣	قضاء ابي الخصيب	٨,٦	مركز قضاء المدينة	٢,٧		مركز قضاء البصرة	٤١,٥	قضاء ابي الخصيب	٨,٥	مركز قضاء المدينة	٢,٧
	مركز قضاء الزبير	١٢,٤	ناحية الهارثة	٨,٠	ناحية ام قصر	٢,٤		مركز قضاء الزبير	١٢,٥	ناحية الهارثة	٨,٢	احية العز	٢,٦
			مركز قضاء القرنة	٦,٠	ناحية العز	٢,٤				مركز قضاء القرنة	٦,١	ناحية ام قصر	٢,٥
			مركز قضاء شط العرب	٤,٢	ناحية سفوان	١,٧				مركز قضاء شط العرب	٤,١	ناحية سفوان	١,٧
			ناحية الدير	٣,٨	ناحية النشوة	١,١				ناحية الدير	٣,٩	ناحية النشوة	١,٣
			ناحية طلحة	٣	قضاء الفاو	١,٠				ناحية طلحة	٣,٢	قضاء الفاو	١,٠
السكان	٥٤,٧		٣٣,٦		١١,٣			٥٤,٠		٣٤		١١,٨	
المساحة	٦,٧		٣١,١		٦٢,١		.	٦,٧		٣١,١		٦٢,١	
عدد الوحدات	%١٤,٢		%٤٢,٨		%٤٢,٨			%١٤,٢		%٤٢,١		%٤٢,٨	

خارطة (٣)

التوزيع النسبي لسكان محافظة البصرة حسب النواحي لعام ١٩٩٧

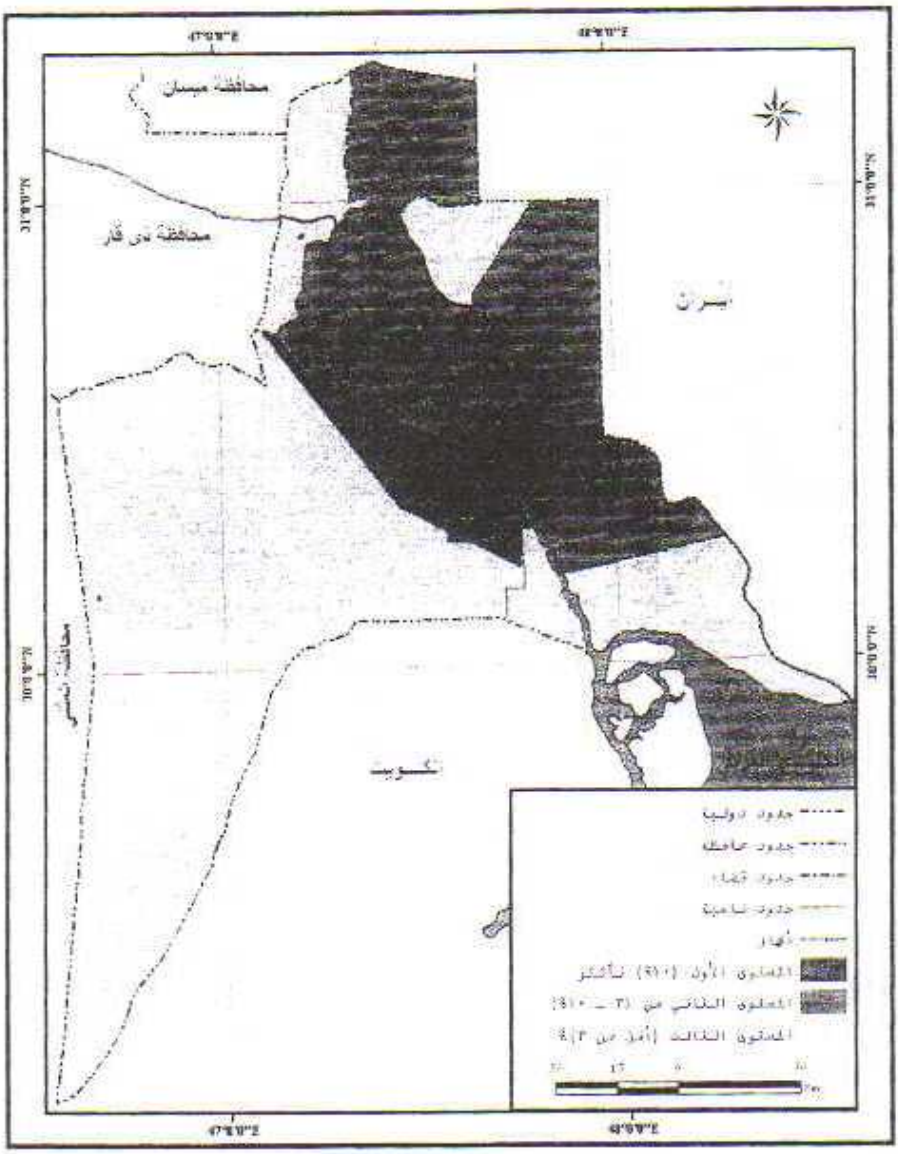

المصدر : اعتماداً على جدول (١٢)

خارطة (٤)

التوزيع النسبي لسكان محافظة البصرة حسب النواحي لعام ٢٠٠٧

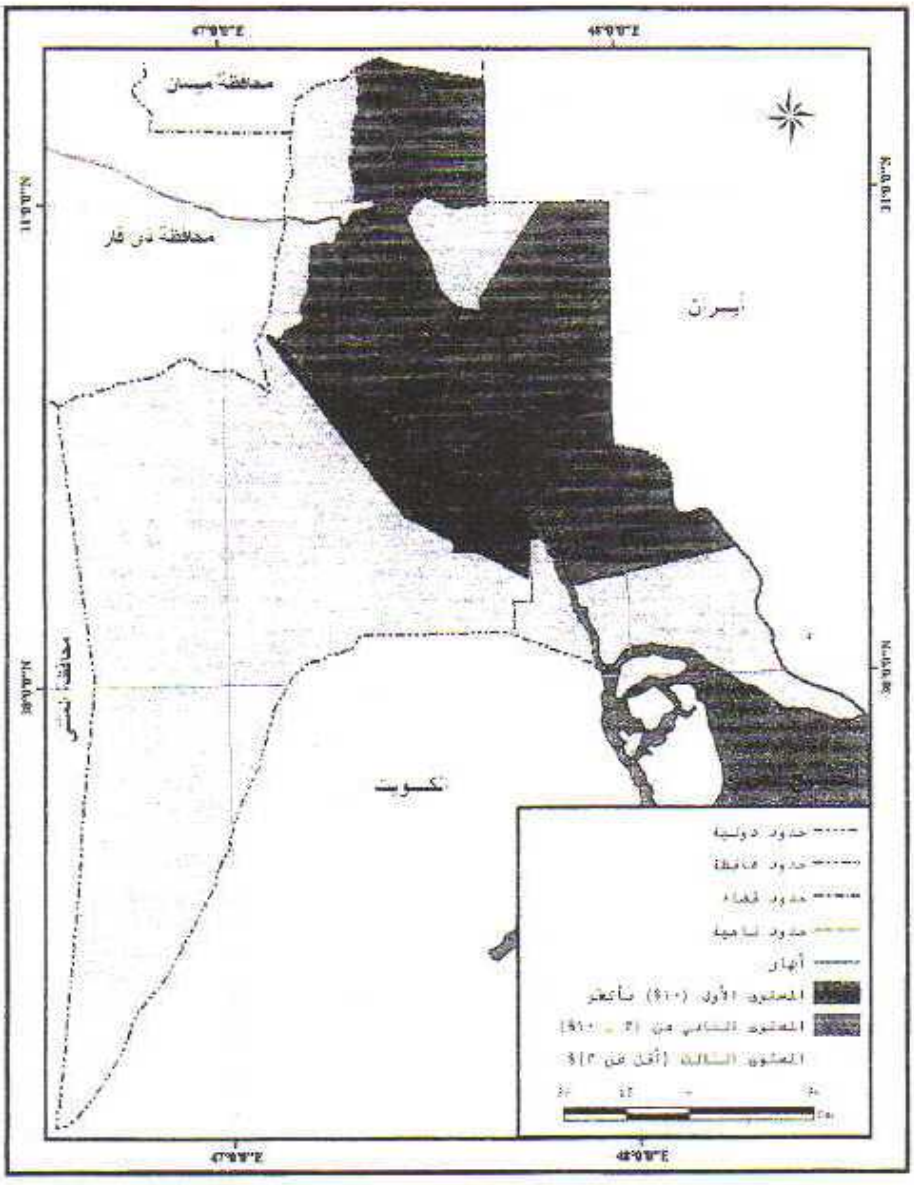

المصدر : اعتماداً على جدول (١٢) .

ب.الكثافة الحسابية :

وتعرف بالكثافة العامة أو الإجمالية أو الخام ، وفيها يقسم عدد السكان على الوحدة المساحية سواء كانت دولة أم إقليم أم محافظة ، ويوضح الجدول (١٣) التوزيع الكثافي لمحافظة البصرة في كل وحدة إدارية خلال عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ ، حيث يدل على أن الكثافة العامة للمحافظة سجلت (٨١,٦) نسمة / كم٢ ، متفوقة بذلك على كثافة القطر البالغة (٥١) نسمة / كم٢ ، في تعداد ١٩٩٧ ، وسرعان ما ارتفعت إلى (١٠٠,٣) نسمة / كم٢ ، في عام ٢٠٠٧ ، وكلا الرقمين يجعلان المحافظة تندرج ضمن المرتبة الثالثة على مستوى القطر بعد العاصمة بغداد ومحافظة بابل اللتين سجلتا (٧٥٠ ، ١٧٢,٨) و(١٥٦٨,٧ ، ٣٢٢,٦) نسمة / كم٢ على التوالي في كلا العامين .

اما على مستوى الوحدات الإدارية ، فقد رسمت الكثافة صوراً واتجاهات مغايرة لها ، تبعاً لتباين عوامل الجذب والإمكانات المتاحة في كل وحدة سواء كانت اقتصادية أم إدارية أم زراعية ، حيث يشير الجدول إلى الفوارق الواسعة والكبيرة بينها ، بدليل تراوح القيم ما بين (٢,٩ و ٤٣٩١,٧) نسمة / كم٢ ، وبمتوسط حسابي بلغ (٤٠٠,٥) نسمة / كم٢ ، في عام ١٩٩٧ ، مقارنة ما بين (٣,٨ و ٥٢٩٢,٢) نسمة / كم٢ ومتوسط حسابي يبلغ (٤٨٦,٥) نسمة / كم٢ في عام ٢٠٠٧ .

وبإمكان تقسيم محافظة البصرة من حيث الكثافة العامة إلى المناطق التي يمثلها الجدول (١٣) والخارطتان (٥ ، ٦) وهي كالآتي :

١. منطقة الكثافة العالية جداً (٣٠٠ نسمة / كم٢) فأكثر :

حيث انفرد مركز قضاء البصرة بهذه المرتبة لكلا العامين ، مسجلاً بذلك كثافة قدرها (٤٣٩١,٧ و ٥٢٩٢,٢) نسمة / كم٢ على التوالي ، ويعود هذا

الارتفاع إلى استحواذ المركز على أكثر من ثلث السكان في المحافظة ، مقابل انحسار وتقلص مساحي لا يمثل سوى (٠,٧%) من مساحة المحافظة ، الأمر الذي يجعل ارتفاع الكثافة فيه أمرا واردا ، فضلا عن تركز الإدارات الرسمية والمشاريع الخدمية فيه بشكل كبير مما يصيره بؤرة استقطاب جاذبة لكثير من السكان .

٢. منطقة الكثافة العالية (٢٠٠ ــ ٣٠٠) نسمة / كم٢ :

تمثل هذا النطاق الكثافي في ناحية طلحة في عام ١٩٩٧ ، مسجلا بذلك كثافة قدرها (٢٢٠) نسمة / كم٢ ، ويعود ذلك الى صغر المساحات المأهولة في الناحية ، بسبب انتشار الأهوار التي تغطي مساحة واسعة منها ، الأمر الذي أدى إلى تقلص المساحات الأهلة للسكن فيها ، وبالتالي ارتفاع كثافتها ، في حين تمثل هذا النطاق الكثافي في طلحة ومركز قضاء الزبير في عام ٢٠٠٧ ، برصيد كثافي بلغ (٢٧٥,٤ و ٢١١,٧) نسمة / كم٢ ، حيث تركز كثير من المنشآت الاستخراجية للنفط والمصانع المعتمدة على مخرجاتها في المنطقة ، كمصفى الشعيبة وحقول النفط في البرجسية ومعمل البتروكيمياويات في خور الزبير ، التي كانت سبباً كافياً في جذب كثير من الأيدي العاملة المنحدرة من المحافظات القريبة ، كميسان وذي قار للعمل والاستقرار فيه ، فضلاً عن استقرار كثير من مهجري الحرب العراقية ــ الإيرانية في هذه الوحدة الإدارية ، بعد حصولهم على فرص عمل ، لاسيما سكان قضاء الفاو وشط العرب وأبي الخصيب ، الأمر الذي ظهر بشكل واضح في ارتفاع الكثافة السكانية .

جدول (١٣)

التوزيع الكثافي للوحدات الأدارية في محافظة البصرة للاعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٧

الوحدة الأدارية	المساحة (كم٢)	١٩٩٧		٢٠٠٧	
		السكان (نسمة)	الكثافة الحسابية (نسمة / كم٢)	السكان (نسمة)	الكثافة الحسابية (نسمة / كم٢)
مركز قضاء البصرة	١٥٠	٦٥٨٧٦٠	٤٣٩١,٧	٧٩٣٨٣٩	٥٢٩٢,٢
ناحية طلحة	٢١٧	٤٧٧٥٦	٢٢٠,٠	٥٩٧٦٩	٢٧٥,٤
مركز قضاء المدينة	٢٦٩	٤٢٠٦٣	١٥٦,٣	٥٢٦٨٤	١٩٥,٨
ناحية ام قصر	٣٥٧	٣٧٥٥٨	١٠٥,٣	٤٦٣٦٣	١٢٩,٨
ناحية الزبير	٥٠٣	٣٧٦٧٦	٧٥,٠	٤٧٩٦٦	٩٥,٣٦
ناحية الشوة	٥٣٩	١٨٢٢٨	٣٣,٨	٢٣٩٦٦	٤٤,٤
ناحية الدير	٨٢٥	٥٩١٨٢	٧١,٧	٧٥٧٨٣	٩١,٨
ناحية الهارثة	٩٣٥	١٢٤٧١٩	١٣٣,٣	١٥٧٨٢٦	١٦٨,٨
مركز قضاء الزبير	١١٣٤	١٩٣٨٦٢	١٧٠,٩	٢٤٠١٥٧	٢١١,٧
قضاء ابي الخصيب	١١٥٢	١٣٤١٠١	١١٦,٤	١٦٢٧٤٠	١٤١,٣
مركز قضاء القرنة	١٢٤٨	٩٤٣٥٠	٧٥,٦	١١٨٤٣٣	٩٤,٩
قضاء الفاو	١٣٥٣	١٥٤٩٠	١١,٤	١٨٨٩٠	١٣,٩
مركز قضاء شط العرب	١٥١٦	٦٦١٩٧	٤٣,٦	٨٠١٢٣	٥٢,٨
ناحية سفوان	٨٨٧٢	٢٦٥٠٣	٢,٩	٣٤٠٠٣	٣,٨
المجموع	١٩٠٧٠	١٥٥٦٤٤٥	٨١,٦	١٩١٢٥٣٣	١٠٠,٣

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالأعتماد على :

١. جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الأحصائية السنوية لسنة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ ، بغداد ، جدول (٧) ، ص٢٠ .

٢. جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد للسكان ١٩٩٧ (محافظة البصرة) ، ٢٠٠٠ .

٣. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٧ .

خارطة (٥)

التوزيع الكثافي لسكان محافظة البصرة حسب النواحي لعام ١٩٩٧

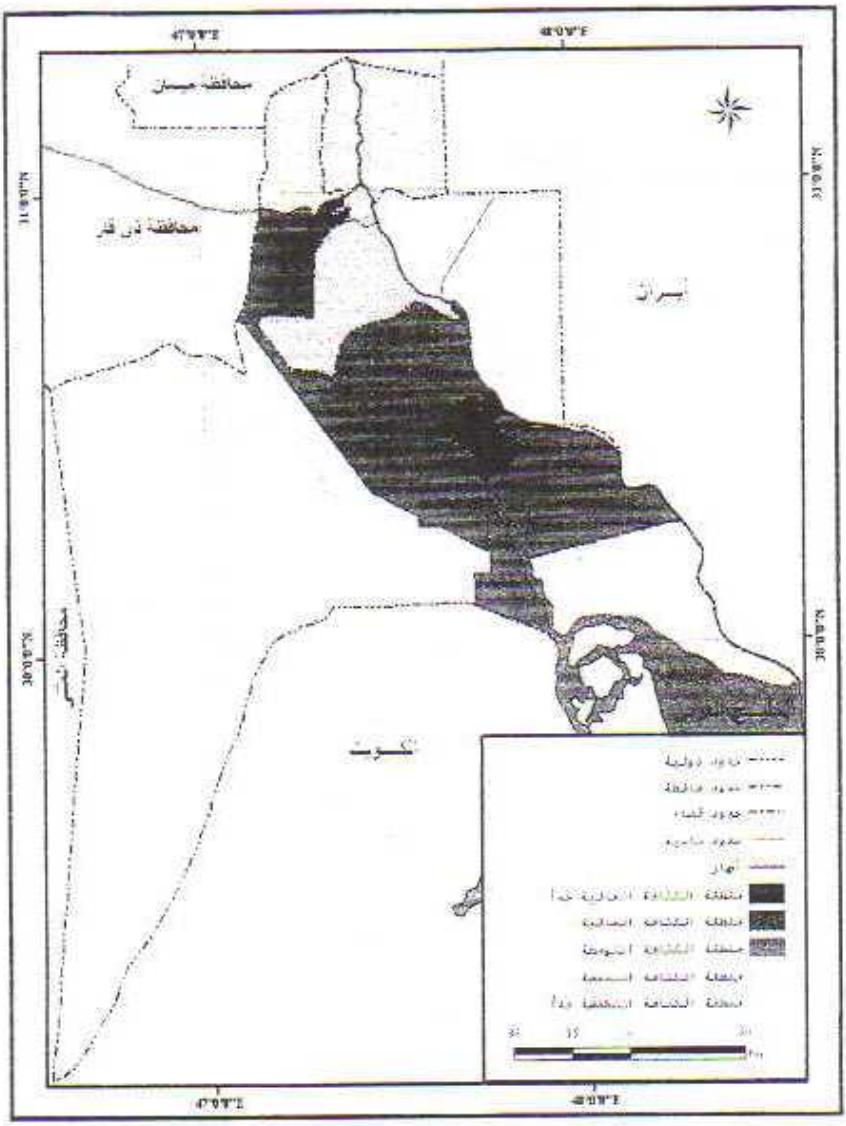

المصدر : اعتماداً على جدول (١٣) .

خارطة (٦)

التوزيع الكثافي لسكان محافظة البصرة حسب النواحي لعام ٢٠٠٧

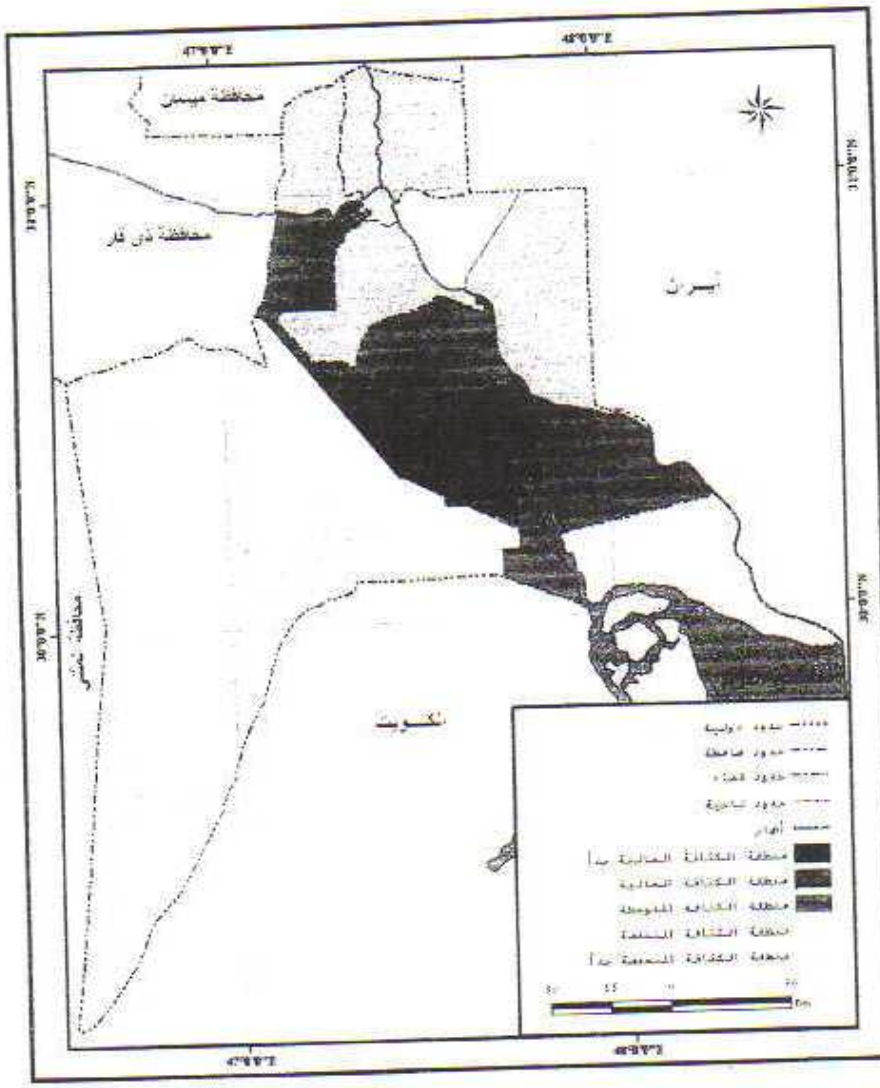

المصدر : اعتمادا على جدول (١٣) .

٣. منطقة الكثافة المتوسطة (١٠٠ ــ ٢٠٠) نسمة / كم٢ :

شمل هذا النطاق (٥) وحدات إدارية في عام ١٩٩٧ ، تمثلت في (مركز قضاء الزبير ومركز قضاء المدينة وناحية الهارثة ومركز قضاء أبي الخصيب وناحية أم قصر) ، مسجلة بذلك كثافات قدرها (١٧٠,٩ ، ١٥٦,٣ ، ١٣٣,٣ ، ١١٦,٤ ، ١٠٥,٣) نسمة / كم٢ ، على التوالي ، ومسجلة بذلك رصيداً نسبياً بلغ (٣٥,٧%) من مجموع وحدات المحافظة .

في حين تقلص هذا النطاق ليقتصر على (٤) وحدات إدارية في عام ٢٠٠٧ ، تمثلت في (مركز قضاء المدينة ، وناحية الهارثة ومركز قضاء ابي الخصيب وناحية ام قصر) تحت غطاء كثافي بلغ (١٩٥,٨ ، ١٦٨,٨ ، ١٤١,٣ ، ١٢٩,٨) نسمة / كم٢ على التوالي ، وتناقص نسبي واضح بلغ (٧,١) عن العام السابق .

٤. منطقة الكثافة المنخفضة (٥٠ ــ ١٠٠) نسمة / كم٢ :

لم يستقطب هذا النطاق الكثافي سوى (٣) وحدات إدارية عام ١٩٩٧ ، كانت من نصيب (مركز قضاء القرنة ، وناحية العز ، وناحية الدير) مسجلة بذلك كثافة قدرها (٧٥,٦ ، ٧٥ ، ٧١,٧) نسمة / كم٢ ، فيما امتدت الأذرع الاستيعابية لهذا النطاق ليضم (٤) وحدات إدارية تمثلت في (ناحية العز ومركز قضاء القرنة وناحية الدير ومركز قضاء شط العرب) مسجلة بذلك رصيد كثافي بلغ (٩٥,٣٦ ، ٩٤,٩ ، ٩١,٨ ، ٥٢,٨) نسمة / كم٢ على التوالي في عام ٢٠٠٧ .

٥. منطقة الكثافة المنخفضة جداً (أقل من ٥٠) نسمة / كم٢ :

تمثل هذا النطاق الكثافي في (٤) وحدات إدارية في عام ١٩٩٧ ، تمثلت في (مركز قضاء شط العرب وناحية النشوة والفاو وناحية سفوان) برصيد كثافي بلغ (٤٣,٦ ، ٣٣,٨ ، ١١,٤ ، ٢,٩) نسمة / كم٢ ، بينما تقلص هذا النطاق في عام

٢٠٠٧ ، ليقتصر على (٣) وحدات إدارية كانت من نصيب (ناحية النشوة والفاو وسفوان) بكثافة قدرها (٤٤,٤ ، ١٣,٩ ، ٣,٨) نسمة / كم٢ .

وفي ضوء ما تقدم ومن خلال العرض الجدولي والتحليل البصري للخرائط الكثافية نستنتج ما يلي :

١. تفوق ٥٠% من وحدات المحافظة على معدل الكثافة العامة فيها ، بدليل ان (٧) وحدات إدارية تجاوزت كثافة المحافظة البالغة (٨١,٦ ، ١٠٠,٣) نسمة / كم٢ ، لكلا العامين على التوالي .

٢. انخفاض الرصيد النسبي للكثافة العالية والعالية جداً من مجموع وحدات المحافظة ، بدليل انها تستقطب ١٤,٢% في عام ١٩٩٧ و ٢١,٤% لعام ٢٠٠٧ .

٣. سيادة الكثافة المنخفضة والمنخفضة جداً على ٥٠% من مجموع وحدات المحافظة على مدى العامين ، الأمر الذي يدل على ديمومة عوامل الجذب في مركز قضاء البصرة المتمثلة في المشاريع الاستثمارية والخدمات وفرص العمل السانحة ، مقابل فقدان الوحدات الأخرى تلك الإمكانات وعوامل الجذب والاستقطاب .

٤. لعبت المساحة دوراً مهماً وفاعلاً في استقرار بعض الوحدات الإدارية ضمن المنطقة الكثافية المنخفضة جداً على مدى عام ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ ، والتي تمثلت في وحدات (الفاو وسفوان والنشوة) ، لعدم التوازن والعدالة بين مساحاتها وما يقيم عليها من سكان ، بدليل ان هذه الوحدات استحوذت على (٥٦,٤%) من مجموع مساحة المحافظة البالغة (١٩٠٧٠) كم٢ .

ج.نسبة التركز[٢٧] :

وهي إحدى الطرق الرياضية التي تلخص العلاقة بين رقمين يتراوحان بين الصفر و ١٠٠ ، فكلما زادت هذه القيم دل ذلك على التشتت ، ويمكن التعبير عنها بأنها متوسط الفروق الموجبة بين نسبة المساحة ونسبة السكان ، وهي تعادل جبرياً معامل عدم التشابه وهندسيا المساحة الرأسية القصوى بين قطر التعادل على منحنى لورنز وبين المنحنى الفعلي .

حيث يشير الجدول (١٤) الى ابتعاد توزيع السكان في المحافظة عن التوزيع المنتظم ، بدليل ان نسبة التركز في المحافظة بلغت (٣٥ ، ٥٧ و ٩٥ ، ٥٦)% للعامين على التوالي ، وهي قيم تدخل المحافظة ضمن المعيار الثالث البالغ (٥٠ — ٧٥%)[٢٨]، الأمر الذي يدل على أن أكثر من نصف السكان في المحافظة يتركزون في نقطة واحدة ، مما يتطلب ذلك إعادة توزيعهم على مساحة المحافظة والوحدات الأخرى ، التي تعاني فقراً واضحاً في غطاءها السكاني ، استجابة لغياب عوامل الجذب السكاني المتمثلة في المشاريع التنموية والاستثمارية فيها .

د.قرينة لورنز [٢٩]:

يستخدمها الجغرافيون لأغراض متعددة ، ومنها قياس درجة التركز ف التوزيعات ، وتتراوح قيمها من الصفر عندما يكون التوزيع منتظماً والواحد عندما يكون مركزا ، حيث تشير معطيات الجدول (١٥) إلى أن هذه القرينة بلغت (٠,٦ و ٠,٥٩٥) للعامين على التوالي ، وهذا ما يؤكد ارتفاع تركز السكان في المحافظة دلالة باقترابه تلك القرينة من الرقم واحد وابتعادها عن الصفر ، وهذا ما يتفق وينسجم مع نسبة التركز في ابتعاد توزيع السكان للمحافظة عن التوزيع المنتظم والمثالي .

جدول (١٤)

قياس نسبة التركز في محافظة البصرة حسب الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٧

الوحدة الإدارية	المساحة			١٩٩٧			من – ص	٢٠٠٧			ص – ص
	كم٢	%(ص)	النسب التراكمية للمساحة	نسمة	%(ص)	النسب التراكمية للسكان		نسمة	%(ص)	النسب التراكمية للسكان	
مركز قضاء البصرة	١٥٠	٠,٧	٠,٧	٦٥٨٧٦٠	٤٢,٣	٤٢,٣	٤١,٦	٧٩٣٨٢٩	٤١,٥	٤١,٥	٤٠,٨
ناحية طلحة	٢١٧	١,٣	٢,٠	٤٧٧٥٦	٣,٠	٤٥,٣	١,٧	٥٩٧٦٩	٣,٢	٤٤,٧	١,٩
مركز قضاء المدينة	٢٦٩	١,٤	٣,٤	٤٢٠٦٣	٢,٧	٤٨,٠	١,٣	٥٢٦٨٤	٢,٧	٤٧,٤	١,٣
ناحية ام قصر	٣٥٧	١,٨	٥,٢	٣٧٥٥٨	٢,٤	٥٠,٤	٠,٦	٤٦٢٩٣	٢,٥	٤٩,٩	٠,٧
ناحية الفاو	٥٠٣	٢,٦	٧,٨	٣٧٦٧٦	٢,٤	٥٢,٨	٠,٢	٤٧٩٩٧	٢,٦	٥٢,٥	٠,٠
ناحية النشوة	٥٣٩	٢,٨	١٠,٦	١٨٢٢٨	١,١	٥٣,٩	١,٧	٢٣٩٩٧	١,٣	٥٣,٨	١,٥
ناحية الدير	٨٢٥	٤,٣	١٤,٩	٥٩١٨٦	٣,٨	٥٧,٧	١,٥	٧٥٧٨٣	٣,٩	٥٧,٧	٠,٤
ناحية الهارثة	٩٣٥	٥	١٩,٩	١٢٤٧١٩	٨	٦٥,٧	٢	١٥٧٨٢١	٨,٢	٦٥,٩	٣,٢
مركز قضاء الزبير	١١٢١	٦	٢٥,٩	١٤٣٨٦٢	٩,٤	٧٥,١	٦,٤	٢٤٠١٥٧	١٢,٥	٧٨,٤	٦,٥
قضاء ابي الخصيب	١٦٥٢	٩	٣٤,٩	١٣٤١٠١	٨,٦	٨٦,٧	٢,٦	١٦٢٧٤٠	٨,٥	٨٧,٠	٢,٥
مركز قضاء القرنة	١٢٤٨	٦,٥	٣٨,٤	٩٤٣٥٠	٦,٠	٩٢,٧	٠,٥	١١٠٤٢٣	٦,١	٩٣,١	٠,٤
قضاء الفاو	١٣٥٣	٧,٠	٤٥,٤	١٥٤٩٠	١,٠	٩٣,٧	٦	١٨٨٩٠	١,٠	٩٤,١	٦,٠
مركز قضاء شط العرب	١٥١٦	٨,٠	٥٣,٥	١٦١٩٧	١,٠	٩٤,٧	٣,٨	٨٠١٢٩	٤,١	٦٨,٢	٣,٩
ناحية سلوان	٨٨٧٢	٤٦,٥	١٠٠	٢٦٥٠٣	١,٧	١٠٠	٤٤,٨	٣٤٠٠٣	١,٧	١٠٠	٤٤,٨
المجموع	١٩٠٧٠			١٥٥٦٤٤٥	%١٠٠		١١٤,٧	١٩١٢٥٢٣	%١٠٠		١١٣,٩
نسبة التركز							%٥٧,٣٥				%٥٦,٩٥

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٣) .

جدول (١٥)

قرينة لورنز في محافظة البصرة حسب الأعوام (١٩٩٧ ، ٢٠٠٧)

الوحدة الأدارية	١٩٩٧							٢٠٠٧						
	التكرار النسبي	التكرار تنازليا	A	توزيع منتظم	R	توزيع مركز	M	التكرار النسبي	التكرار تنازليا	A	توزيع منتظم	R	توزيع مركز	M
ناحية سفوان	١,٧	٤٢,٣	٤٢,٣	٧,١	٧,١	١٠٠	١٠٠	١,٧	٤١,٥	٤١,٥	٧,١	٧,١	١٠٠	١٠٠
شط العرب	٤,٢	١٢,٤	٥٤,٧	٧,١	١٤,٢	١٠٠	١٠٠	٤١١	١٢,٥	٥٤	٧,١	٧٤,٢	١٠٠	١٠٠
الفاو	١,٠	٨,٦	٦٣,٣	٧,١	٢١,٣	١٠٠	١٠٠	١,٠	٨,٥	٦٢,٥	٧,١	٢١,٣	١٠٠	١٠٠
قضاء الفرنة	٦,٠	٨,٠	٧١,٣	٧,١	٢٨,٤	١٠٠	١٠٠	٦,١	٨,٢	٧٠,٧	٧,١	,٢٨	١٠٠	١٠٠
ابي الخصيب	٨,٦	٦,٠	٧٧,٣	٧,١	٣٥,٥	١٠٠	١٠٠	٨,٥	٦,١	٧٦,٨	٧,١	٣٥,٥	١٠٠	١٠٠
الزبير	١٢,٤	٤,٢	٨١,٥	٧,١	٤٢,٦	١٠٠	١٠٠	١٢,٥	٤,١	٨٠,٩	٧,١	٤٢,٦	١٠٠	١٠٠
الهارثة	٨,٠	٣,٨	٨٥,٣	٧,١	٤٩,٧	١٠٠	١٠٠	٨,٢	٣,٩	٨٤,٨	٧,١	٤٩,٧	١٠٠	١٠٠
الدير	٣,٨	٣	٨٨,٣	٧,١	٥٦,٨	١٠٠	١٠٠	٣,٩	٣,٢	٨٨	٧,١	٥٦,٨	١٠٠	١٠٠
القشوة	١,١	٢,٧	٩١	٧,١	٦٣,٩	١٠٠	١٠٠	١,٣	٢,٧	٩٠,٧	٧,١	٦٣,٩	١٠٠	١٠٠
العز	٢,٤	٢,٤	٩٣,٤	٧,١	٧١	١٠٠	١٠٠	٢,٦	٢,٦	٩٣,٣	٧,١	٧١	١٠٠	١٠٠
ام قصر	٢,٤	٢,٤	٩٥,٨	٧,١	٧٨,١	١٠٠	١٠٠	٢,٥	٢,٥	٩٥,٨	٧,١	٧٨,١	١٠٠	١٠٠
المدينة	٢,٧	١,٧	٩٧,٥	٧,١	٨٥,٢	١٠٠	١٠٠	٢,٧	١,٧	٩٧,٥	٧,١	٨٥,٢	١٠٠	١٠٠
طلحة	٣,٠	١,١	٩٨,٦	٧,١	٩٢,٣	١٠٠	١٠٠	٣,٢	١,٣	٩٨,٨	٧,١	٩٢,٣	١٠٠	١٠٠
البصرة	٤٢,٣	١,٠	٩٩,٦	٧,١	٩٩,٤	١٠٠	١٠٠	٤١٢٥	١,٠	٩٩,٨	٧,١	٩٩,٤	١٠٠	١٠٠
المجموع	١٠٠		١١٣٩,٩		٧٤٥,٥		١٠٠	١٠٠		١١٣٥,١		٧٤٥,٥		١٠٠
قرينة لورنز			٠,٦				١٤٠٠			٠,٥٩٥				١٤٠٠

الهوامش :

(١)تعذر الحصول على البيانات التفصيلية على مستوى المقاطعات للتعدادات السابقة
(٢)حسن الخياط ، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية ، مركز الوثائق الدراسات الانسانية ، جامعة قطر، ١٩٨٢ ، ص٦٥-٦٦ .
(٣) اقتصرت الدراسة على تعداد ١٩٩٧ ، لتعذر الحصول على بيانات ٢٠٠٧ للمواليد والوفيات والهجرة .
(٤) معدل المواليد الخام ، عدد المواليد الاحياء لكل ألف من السكان في سنة معينة
(٥) طه حمادي الجديثي ، جغرافية السكان ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٢٧٢.
(٦) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، كشوفات البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية ، العدد (١٠) ، ١٩٩٩ ، ص٢٨ .
(٧) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٧ ، ص٣٩٦
(٨) المصدر نفسه ، ص٥٥ .
(٩)قدر عدد اللاجئين العراقيين الى ايران ٣٨٦ الف نسمة عام ٢٠٠١. المصدر : هاشم نعمة فياض ، العراق دراسات في الهجرة السكانية الخارجية ، ط١، دار الرواد للطباعة والنشر ، بغداد ،٢٠٠٦ ، جدول رقم (٤) ،ص ٥٩.
(١٠) معدل الوفيات الخام : هو عدد الوفيات بين كل (١٠٠٠) من السكان في سنة معينة .
(١١) انخفاض المعدل الى هذا القدر ليس حقيقيا وذلك لانه هناك نقص وعدم دقة في تسجيل الوفيات .
(١٢) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، مصدر سابق ، ص٢٩ .
(١٣) زاهدة الخضيري ، من تطبيقات قانون الاحوال المدنية ، مجلة الاحوال المدنية العامة ، العدد (٢٣) ، السنة السادسة ، ١٩٦٥ ، ص٥٦ .
(١٤) لتقدير حجم الهجرة الداخلية تستخدم الطرق الاتية :
١- طريقة محل الميلاد
٢- طريقة معادلة الموازنة.
٣- طريقة نسبة البقاء.

٤- طريقة تغيير محل الاقامة وتغيير المسكن .
٥- طريقة مقارنة معدلات نمو السكان لفترة معينة
للمزيد ينظر:
١- فتحي محمد ابو عيانة ، جغرافية السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٩٨٩، ص ٣٤٧- ص ٣٥٣.
٢- عبد علي الحقاف وعبد مخور الريحاي ، جغرافية السكان ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨٦، ص ٣٠٢-٣٠٦.
(١٥) رياض ابراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧ – ١٩٦٥ ، ط١ ، مطبعة السلام ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٨٩ .
(١٦) حسن ابراهيم ، سكان الكويت ، دراسة جغرافية ، منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص٥٥ .
(١٧) رياض ابراهيم السعدي ، مصدر سابق ، ص٩١ .
(١٨) ليس كل التحركات السكانية اختيارية ، فقد يكون الانتقال ضرورة تمليها ظروف خارجة عن ارادة السكان في المنطقة ، أي تحدث عملية ترحيل للسكان من مساكنها نتيجة لتلك المؤثرات .
(١٩) يمكن تطبيق معامل سيبرمان للارتباط من خلال المعادلة الاتية :

$$\text{رس} = ١ - \frac{٦ \times \text{مج ف}^{٢}}{\text{ن} (\text{ن}^{٢} - ١)}$$

حيث رس = معامل سيبرمان للارتباط .
ف^{٢} = مربع الفراق بين رتبتي كل قيمتين متناظرتين .
ن = عدد القيم .
المصدر : فتحي محمد ابو عيانة ، مدخل الى التحليل الاحصائي في الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص١٤١ .
(٢٠) للمزيد حول تطبيق هذه الطريقة ينظر : موسى سمحة ، اساليب التحليل الديموغرافي ، الطبعة الاولى ، عمان ، ١٩٨٨، ص ١٣٢-١٣٧.
(٢١) يمكن قياس فاعلية الهجرة بالمعادلة الاتية :

$$\text{فاعلية الهجرة} = \frac{\text{مجموع المهاجرين الداخلين} - \text{مجموع المهاجرين الخارجين}}{\text{جموع المهاجرين الداخلين} + \text{مجموع المهاجرين الخارجين}} \times ١٠٠$$

المصدر : رياض ابراهيم السعدي ، مصدر سابق ، ص١٠٣ .

(٢٢) يعرف تيار الهجرة بأنه مجموع عدد التحركات التي تحدث في فترة معينة بين منطقتين ، تسمى الاولى منطقة الاصل originوتسمى الثانية منطقة الوصول destinationوبمعنى اخر عدد المهاجرين الذين لهم منطقة اصل ومنطقة وصول .

(٢٣) عباس فاضل السعدي ، الهجرة الداخلية وخصائصها الجغرافية في العراق ١٩٧٧- ١٩٩٧ ، دراسات اجتماعية ، العدد (١٣) ، السنة الرابعة ، قسم الدراسات الاجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٢ ، ص ٦٧.

(٢٤)عباس فاضل السعدي ، مقاييس الحضوية وتباينها الاقليمي في العراق ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد (٣) ، المجلد السابع ، جامعة الكويت ، ١٩٨٩ ، ص٣٤٨ .

(٢٥) ترتب على الحرب العراقية – الايرانية وخلال أيامها الاولى في ٢٧ / ٩ / ١٩٨٠ أن تعرض القضاء الى التهجير الاجباري للسكان نتيجة لتعرضه الى القصف المدفعي الايراني . الامر الذي كان حاكماً في اخلاء وجلاء السكان منه وافراغه سكانياً .

(٢٦) باسم عبد العزيز العثمان ، ملامح الشخصية الجغرافية السكانية لدولة قطر ما بين تعدادي ١٩٨٦ ــ ١٩٩٧م ، مجلة رسائل جغرافية ، العدد ٣٣٤ ، مارس ٢٠٠٨ ، قسم الجغرافيا ، جامعة الكويت ، ص٤٥ .

(٢٧) تحسب رياضيا بالمعادلة الآتية :

نسبة التركز = ٢/١ مجـ (س – ص) .

حيث س = النسبة المئوية لمساحة الوحدة الإدارية إلى جملة مساحة الدولة .

ص = النسبة المئوية لسكان الوحدة الإدارية إلى جملة سكان الدولة .

مجـ = الفرق الموجب بين النسبتين أي (المساحة والسكان) دون النظر للإشارات السالبة .

المصدر : محمد فتحي ابر عيانة ، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص٢٠٥ .

(٢٨) تقاس نسبة التركز حسب مؤشرات رقمية تعرف باسم معيار درجة التركز ، وتتمثل بالفئات التالية :

٠ ــ ٢٥ % متساوي التوزيع ــ أي ميل السكان للانتشار المتساوي .

٢٥ ــ ٥٠% متساوي التوزيع إلى حد ما ــ أي ميل السكان للانتشار المتساوي إلى حد ما .

٥٠ ــ ٧٥% متوسط التركز ــ أي ميل السكان للتركز إلى حد ما .

٧٥ ــ ١٠٠% شديد التركز ــ أي ميل السكان للتركز الشديد .

المصدر : مصطفى عبد الله السويدي ، تباين التوزيع الجغرافي لسكان محافظات الفرات الأوسط حسب تعداد ١٩٨٧ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٦ ، (غير منشورة) ، ص١٦٤ .

(٢٩) يتم حساب قرينة لورنز بالمعادلة الآتية :

$$I = (A - R) \setminus (M - R)$$

حيث : I = قرينة لورنز للتركز .

A = المجموع العام للتكرارات التراكمية للتوزيع الفعلي .

R = المجموع العام للتكرارات التراكمية للتوزيع المنتظم .

M = المجموع العام للتكرارات التراكمية للتوزيع المركز .

للمزيد حول استخدام هذا المؤشر وتطبيقه ينظر :

نعمان شحادة ، الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص٢٠٧ ــ ٢٠٩ .

المصادر :-

١. ابراهيم ، حسن ، سكان الكويت ، دراسة جغرافية ، منشورات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، ١٩٨٥ .

٢. أبو عيانة ، فتحي محمد ، مدخل الى التحليل الاحصائي في الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ .

٣. أبو عيانة، فتحي محمد ، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،١٩٨٦.

٤. الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، كشوفات البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية ، العدد (١٠) ، ١٩٩٩ .

٥. جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد للسكان ١٩٩٧ (محافظة البصرة) ، ٢٠٠٠ .

٦. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٧ .

٧. الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥ ، مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد ، ١٩٧٣ .

٨. الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ (محافظة البصرة) ، ١٩٧٨ .

٩. الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ (محافظة البصرة) ، ١٩٨٨ .

١٠. الجمهورية العراقية ، وزارة الداخلية ، مديرية النفوس العامة ، المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ .

١١. الحديثي ، طه حمادي ، جغرافية السكان ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨ .

١٢. الخضيري ، زاهدة ، من تطبيقات قانون تسجيل الاحوال المدنية ، مجلة الاحوال المدنية العامة ، العدد (٢٣) ، السنة السادسة ، ١٩٦٥ .

١٣. الخياط ، حسن ، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٢ .

١٤. السعدي ، رياض ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧ – ١٩٦٥ ، الطبعة الاولى ، مطبعة السلام ، بغداد ، ١٩٧٦ . السعدي ، عباس فاضل ، الهجرة الداخلية وخصائصها الجغرافية في العراق ١٩٧٧ – ١٩٩٧ ،

١٥. دراسات اجتماعية ، العدد (١٣) ، السنة الرابعة ، قسم الدراسات الاجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

١٦. السعدي ، عباس فاضل ، مقاييس الخصوبة وتباينها الاقليمي في العراق ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد (٣) ، المجلد السابع ، جامعة الكويت ، ١٩٨٩ .

١٧. عبد علي الخفاف وعبد ومخور الريحاني ، جغرافية السكان ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨٦ .

١٨. فياض ، هاشم نعمة ، العراق دراسات في الهجرة السكانية الخارجية ، ط١ ، دار الرواد للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

١٩. المملكة العراقية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، مديرية النفوس العامة ، إحصاء السكان لسنة ١٩٤٧ ، جـ٣ .

نعمان شحادة ، الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص٢٠٧ ــ ٢٠٩ .